المادة (١١) أ. على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والمجالس القروية والشركات المساهمة العامة التقيد بالكودات المعتمدة وفقاً لاحكام هذا القانون في أعمال الاعمار التي تقوم بها.

ب. يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعمال الاعمار والمناطق التنظيمية التي يصبح تطبيق اي كودة معتمدة بمقتضى احكام هذا القانون الزاميا فيها وتعتبر الكودة في هذه الحالة جزءا لا يتجزأ من شروط رخصة الاعمار ويترتب على اي شخص طبيعي او معنوي التقيد بها وذلك تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

المادة (١٢) أ. على المكاتب والشركات الهندسية والمقاولين الانشائيين التقيد بالكودات المعتمدة وفقا لاحكام هذا القانون في اعمال الاعمار التي يقومون بتصميمها او الاشراف عليها او تنفيذها ويتوجب عليها ابلاغ السلطات التنظيمية المختصة بأي مخالفة لذلك عند اكتشافها.

ب. يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الفي دينار.

المادة (١٣) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (١٤) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبد اللطيف عربيات

السيد الامين العام:
١٠- ما يجد من الاعمال. لا شيء.
١١- تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد القادم - ان شاء الله - وترفع الجلسة.

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبد اللطيف عربيات

ق١٠ من الأصل



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الأحد ٢٢/شعبان/١٤١٣ هجرية الموافق ١٩٩٣/٢/١٤ ميلادية

(العدد ١٧) (المجلد ٣٠)

- جدول الأعمال -

أ. طلب اجازة مقدمة من سعادة الدكتور نايف ابو تايه.
ب. طلب اجازة مقدمة من سعادة السيد ابراهيم خريسات.
ج. طلب اجازة مقدمة من معالي السيد ابراهيم الغبابشة.
د. طلب اجازة مقدمة من معالي السيد سليم الزعبي.
هـ - طلب معذرة مقدمة من سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
و - طلب معذرة مقدمة من معالي الدكتور ماجد خليفة.
ز. طلب معذرة مقدمة من معالي الدكتور عبد الله النسور.

* عينت يوم الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً *

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الأحد) الموافق ٢٢/شعبان/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٢/١٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة عشره) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

سعادة الدكتور نايف ابو تايه، سعادة السيد ابراهيم خريسات، معالي السيد ابراهيم الغبابشه، معالي السيد سليم الزعبي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

سعادة الدكتور محمد ابو فارس، سعادة السيد انور الحديد، معالي الدكتور ماجد خليفة، سعادة السيد كامل العمري، سعادة السيد محمد فارس الطراونه، معالي الدكتور عبد الله النسور.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

سعادة السيد يعقوب قرش، معالي الدكتور قسيم عبيدات، سعادة السيد عبد الله زريقات، سعادة السيد بسام حدادين، معالي الدكتور محمد عضوب الزبن، معالي السيد عبد المجيد الشريده.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٣ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير العمل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

٨ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

٩ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٠ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١١ - معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٤ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

١٥ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.

١٦ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

وحضر من الأمانة العامة الدكتور حسين ابو عرابي، السيد علي الحسبان، السيد محمد

الرديني، السيد حمد الغرير.

١ـ افتتاح الجلسة:ـ

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، الأستاذ الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الأمين العام من تلاوته.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ـ الأجازات والأعتذارات:ـ

أ. طلب اجازة مقدمة من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه.

ب. طلب اجازة مقدمة من سعادة النائب ابراهيم خريسات.

ج. طلب اجازة مقدمة من معالي النائب ابراهيم الغبابشة.

د. طلب اجازة مقدمة من معالي النائب سليم الزعبي.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازات السادة الزملاء؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٣ـ الردود على الأسئلة:ـ

١. كتاب معالي وزير العمل رقم (١٣٨) تاريخ ١٩٩٣/١/١٠، جوابا على السؤال رقم (١٥٨) المقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

النائب حمزة منصور

التاريخ ١٩ محرم ١٤١٣هـ

الموافق ٢٠ تموز ١٩٩٢م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع/ الأسئلة الموجهة للحكومة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فاني ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير العمل والأجابة عنه خلال المدة القانونية.

ارجو موافاتي بقائمة تتضمن اسماء سائقي الفئة السادسة الوافدين الى الأردن الذين تم تجديد تصاريحهم لهذا العام وكذلك الأشخاص الذين تم استقدامهم مع ذكر اسماء الجهات التي استقدمتهم والجنسيات التي يحملونها وما الأسس التي اعتمدت عند التجديد او الأستقدام وهل اعتمدت هذه الأسس مع جميع الحالات التي تقدمت بطلبات الى معاليكم؟

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام

النائب

حمزه منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٣٧٩/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٢/٨/٨م

الموافق ١٤١٣/٢/٨هـ

معالي وزير العمل

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٥٨) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣، والمقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور، رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العمل

عمان ـ الاردن

الرقم ٣٥٢٠/١٨/١/٥

التاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٣٧٩/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٨/٨ ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب حمزه منصور حول عدد واسماء سائقي الفئة السادسة الوافدين الى الاردن الذين تم تجديد تصاريح عملهم لهذا العام، وكذلك الاشخاص الذين تم استقدامهم مع ذكر الجهات التي استقدمتهم والأسس التي أعتمدت عند التجديد والإستقدام.

ارجو ان ابين لمعاليكم بان هذا السؤال قد تمت الأجابة عليه لسؤال معالي النائب عبد الكريم الدغمي وتمت مخاطبة معاليكم بكتابنا رقم ١٢٣٣/١٨/١/٥ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الكريم الكباريتي

وزير العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٧٥٥/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٢/٩/٧م

الموافق ١٤١٣/٣/١٠هـ

معالي وزير العمل

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٥٢٠/١٨/١/٥ تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦، والمتضمن جواب على سؤال سعادة النائب السيد حمزة منصور ولاختلاف هذا السؤال عن السؤال المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي فانني ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٥٨) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور، راجياً الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤٠٧٦/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٤١٣/٦/٢٨هـ

الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٣م

هذا من الأصل

معالي وزير العمل

تحية طيبة وبعد،

فاشير الى كتبي المدرجة أرقامها وتواريخها في ادناه والمتعلقة بأسئلة عدد من السادة النواب، ويرجى العلم انني ما أزال بانتظار اجابتكم عنها، آملاً أن يصلني ردكم بالسرعة الممكنة لتمكيني من اطلاع اصحاب السعادة النواب عليها.

مع فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

نسخة: مدير مكتب رئيس مجلس النواب.

صاحب العلاقة	رقم الكتاب	تاريخه
سعادة النائب حزه منصور	٢٣٧٩/١٦/١٦/٣	١٩٩٢/٨/٨
سعادة النائب حزه منصور	٢٧٥٥/١٦/١٦/٣	١٩٩٢/٩/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

عمان ـ الاردن

الرقم ١٣٨/١٨/١/٥

التاريخ ١٩٩٣/١/١٠م

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٤٠٧٦/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٣ بخصوص الاجابة على السؤال المقدم من سعادة النائب المحترم حزه منصور بشأن سائقي الفئة السادسة من الوافدين للمملكة الذين تم تجديد تصاريح عملهم لهذا العام، والذين تم استقدامهم مع ذكر الجهات التي استقدمتهم والجنسيات التي يحملونها، والأسس التي اعتمدت عند التجديد او الاستقدام.

وللاجابة عن سؤال النائب المحترم، ارجو ان ابين ما يلي:

اولا: تجدون مرفقا بطيه كشف باعداد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل بمهنة سائق فئه سادسة وجنسياتهم والشركات والمؤسسات التي تستخدمهم، وذلك خلال عام ١٩٩٢.

ثانيا: لم تتم الموافقة على اية طلبات او استدعاءات قدمت الى الوزارة لاستقدام اي عامل عربي او اجنبي من هذه الفئة للعمل داخل المملكة.

ثالثا: بالنسبة للمبررات التي دعت الوزارة الى اتخاذ القرار بتجديد تصاريح عمل هذه الفئة، فإنكم ولا شك تعلمون معاليكم الظروف الجوية الطارئة التي كانت قد سادت مختلف انحاء المملكة منذ بدء موسم الشتاء الماضي والتي انعكست سلبا على اداء متعهدي نقل الوقود الذين تعاقدوا مع شركة مصفاة البترول الاردنية، حيث تدنى مخزون النفط الخام وزيت الوقود مما نتج عنه انخفاض مخزون زيت الوقود بشكل ملحوظ لدى سلطة الكهرباء الاردنية والشركات الصناعية وخاصة الكبرى منها مثل الاسمنت والفوسفات.

وكي يتم الخروج من هذا المأزق تم العمل على رفع طاقة النقل الى (١٤) الف طن يوميا بدلاً من (١٠) الاف طن لرفع مخزون النفط الخام ومشتقاته وتلبية احتياجات المواطنين المتزايده.

وقد قامت شركات النقل المعنية بطلب الى وزارة العمل بتجديد عدد من تصاريح العمل لسائقين وافدين يعملون لديها، الا ان الوزارة رأت التريث لاستجلاء الوضع بسبب عدم توفر المعلومات حول تلك الظروف الجوية ولاكتمال القناعة لدى الوزارة لتجديد هذه التصاريح.

وقد قامت هذه الشركات بطلب الى كل من رئاسة الوزراء الموقره ووزارة الطاقة والثروة المعدنية للمساعدة في هذا الأمر ونتيجة لهذه الاتصالات، وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠ ورد كتاب الى وزارة العمل من سيادة الشريف رئيس الوزراء الافخم ابدى فيه سيادته اهتمامه بهذا الأمر الطاريء والملح.

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ ورد كتاب اخر من معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية يطلب فيه من الوزارة بضرورة العمل على تجديد تصاريح العمل الممنوحه لهؤلاء السائقين المعنيين، وذلك نظرا لطبيعة هذه المشكلة الملحة والعزم على مواجهتها بشتى الوسائل والسبل. وبتاريخ ١٩٩٢/٢/١٦ تم عقد اجتماع في وزارة الطاقة والثروة المعدنية حضره مسؤولين عن وزارة العمل ووزارة الطاقة واصحاب الشركات الناقلة المعنية بالموضوع حيث تم الاتفاق على تجديد تصاريح العمل اللازمة وتنتهي صلاحية هذه التصاريح مع نهاية مدة العقد المبرم بين هذه الشركات ووزارة الطاقة ومصفاة البترول، على ان تحول وزارة العمل السواقين الاردنيين الباحثين عن عمل للعمل في هذه الشركات والالتزام بعدم فصل اي سائق اردني يعمل لديها الا لأسباب اضطرارية موجبه وقانونية مع اعلام وزارة العمل بذلك.

ان احد اهم الاسس التي تعتمدها الوزارة في عملية تجديد تصاريح العمل لهذه الفئة الوافده هي تلبية احتياجات قطاع استراتيجي من القطاعات التي تخدم وتلبي احتياجات قطاعات هامه ترفد الاقتصاد الوطني مثل:

النقل، الخدمات، الانتاج والصناعه في الاردن الا وهو قطاع النفط، وذلك دون المساس باولوية العامل الاردني ومراعاة حقه في ايجاد فرصة عمل له في هذا القطاع، والذي لا تألوا هذه الوزارة جهداً في سبيل ايجاد فرصة عمل له في هذا القطاع.

مغتنمين هذه المناسبة للاعراب لمعاليكم عن فائق الاحترام،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الكريم الكباريتي

وزير العمل

نسخة لمديرية التشغيل

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف بأعداد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح

المملكة الأردنية الهاشمية — عمل بمهنة سائق فئة سادسة وجنسياتهم

وزارة العمل — والشركات والمؤسسات التي تستخدمهم وذلك خلال عام ١٩٩٢

اسم الشركة	عدد التصاريح الممنوحة	الجنسية
١) شركة نقليات عودة النير واولاده	(٦٨)	التونسية/السورية
		اللبنانية/المغربية
		المصرية/الهندية
		الباكستانية
		التايلنديه
		الفلبينية/التركية
٢) شركة النقل البري العراقيه الاردنية	(٢٤)	العراقية/السودانية
٣) شركة النصر للتخليص ونقل البضائع	(٥)	السودانية/الهندية
٤) شركة القواسمى للنقل والتجاره	(٥)	المصريه/السودانيه
٥) الشركه الاردنية السورية للنقل البري	(٢٨٨)	السورية/مصري واحد
٦) شركة عذاري للنقل والتجاره	(٥٩)	السودانيه
٧) شركة ماهر الحرباوي واخوانه للنقل البري	(٩)	الجزائريه/السوداني
		السوريه/المصريه
		المغربية
٨) شركة عدنان الجولاني وشركاه للتجاره والنقل	(٤)	المغربيه
٩) نقليات فيصل مذكور الكباريتي	(١٧)	السودانيه/الهنديه
١٠) شركة عصام عماري وشركاه الشركة الاهلية.	(١٥)	السوريه/المصريه
		الهنديه
١١) نقليات اسامه محمود حامد فلاح	(٤)	السودانيه
١٢) نقليات يعقوب يوسف محمد حسن	(٥)	السودانيه
١٣) شركة بسطامي للتجاره والتعهدات	(٢٠)	السورية/المصرية/الباكستانية
١٤) مؤسسة انطون خليل دبابنه	(٥)	السورية/المصرية
١٥) شركة سوم دات بيلدرز برايفت لمتد	(٤)	الهنديه
١٦) شركة كوميدات الأردنيه للتنمية الاقتصادية	(٥)	السورية/الهندية
١٧) نقليات مكتب الجعبري	(٩)	السورية
١٨) نقليات جمال جاد الله الاعور	(٤)	السودانية
١٩) نقليات محمد عيد ظاهر الشعيبات	(٧)	السودانية

وهناك عدد من شركات ومؤسسات وعدد اخر من الاشخاص المالكين لوسائل النقل يوظفون اعداد من هؤلاء الوافدين ما بين عامل واحد الى ثلاثة عمال، حيث بلغ مجموع هؤلاء العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل بمهنة سائق فئة سادسة خلال عام ١٩٩٢ (٩٠) عاملا وافدا. وبذلك يكون العدد الاجمالي للذين تم منحهم تصاريح العمل اللازمة خلال عام ١٩٩٢ (٦٥٣) عاملا وافدا.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ حمزه منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

اشكر معالي وزير العمل على الأجابة واكتفي بالأجابة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٢. كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٣٥) تاريخ ٧/١/١٩٩٣، جوابا على السؤال رقم (١٣) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة واحتراماً،

ارجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الخارجية للاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

مع الاحترام

١٩٩٢/١٢/٢٢ — نائب المفرق

عبد الكريم الدغمي

السؤال، قامت سلطات الأمن المصرية باعتقال المواطنين الاردنيين المذكورين تالياً مباشرة من المطار اثناء وصولهم مطار القاهرة وبلا سبب او مبرر قانوني او فعل ارتكبوه، وقررت المحاكم المصرية الافراج عنهم، الا أن السلطات المصرية لا زالت تعتقلهم بلا مبرر . . .

وسؤالي: ما هو الجهد الذي بذلته الحكومة الاردنية ممثلة بوزارة الخارجية للافراج عن هؤلاء الرعايا الاردنيين، رغم ارسال عدة شكاوي لوزارة الخارجية بواسطة رئيس مجلس النواب وبواسطة بعض النواب؟

مع الاحترام

نائب المفرق

عبد الكريم الدغمي

٩٢/١٢/٢٢

اسماء المعتقلين	تاريخ الاعتقال
١ـ سالم عوده المناصير	١٩٩٠/١٠/١٢
٢ـ حسن احمد علي الأفغاني	١٩٩٠/٩/٢٠
٣ـ سالم سلامه المريد	١٩٩١/٣/٢٧
٤ـ محمد سليمان العدم	١٩٩١/٨/٢٧
٥ـ سليمان عليان سليمان	١٩٩١/٣/٢٧
٦ـ سامي يوسف ابو ضياع	١٩٩١/٣/٢٧
٧ـ جهاد عبد ربه ابو الحصين	١٩٩١/٨/٢٧
٨ـ متعب عبد سليمان العويمرات	١٩٩٢/٦/٢٥
٩ـ عبد الكريم يوسف عبد ربه العابدي	٩٢/٦/٢٥
١٠ـ بصري علي محمد عبارة	٩٢/٦/٢٥
١١ـ مصطفى عبد الرحمن السعدي	٩١/٨/٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/١٦/٤٢٠١

التاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١

الموافق ٧/٦/١٤١٣هـ

معالي وزير الخارجية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم م ك ٣٥/٣/٢/٢

التاريخ ١٩٩٣/١/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٤٢٠١/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ بخصوص السؤال المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي حول الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية حيال قيام سلطات الامن المصرية باعتقال عدد من المواطنين الاردنيين، ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي :ـ

ـ سبق لهذه الوزارة ان تلقت مذكرة من مكتب نواب الحركة الاسلامية موقع من قبل سعادة النائب حمزه منصور ومرفقه بصورة منشورة في صحيفة الرباط تتضمن اسماء سبعة وسبعين مواطنا اردنيا معتقلين في السجون المصرية، وقد بادرت الوزارة الى مخاطبة سفارتنا في القاهره وطلبنا تزويدنا بما يتوفر من معلومات حول مدى صحة هذا الامر.

ـ لم تتوفر اية معلومات لدى سفارتنا في القاهرة حتى تقوم بتقديم ما يتوجب تقديمه في مثل هذه الحالات من ارسال ممثل عنها لزيارة المعتقلين ولبحث اسباب توقيفهم وتقديم المساعدة لهم ولعدم تلقيها اي بلاغ من السلطات المصرية حول اية واقعة اعتقال لمواطن اردني، واقتصار ذلك على معلومات محدودة حول حالات فردية عن معتقل او موقوف من خلال ذويه. وكانت تبادر الى اجراء الاتصالات اللازمه وتطلب المعلومات الا ان هذه الاتصالات كانت تقابل بعدم الاجابة وكانت تتابع المخاطبات الرسمية باجراء الاتصالات المباشرة وعلى مختلف المستويات والصعد ولم تحصل الا على وعود لم تدخل حيز التنفيذ.

ـ افادت سفارتنا في القاهره ان بعض السفارات العربية الاخرى تواجه حالات مماثله، كما ان جهات غير اردنية تقوم باجراء إتصالات مع السلطات المصرية بخصوص بعض المعتقلين ممن يحملون جوازات سفر اردنية.

ـ بناء على ما سبق لا يتوفر لدى الحكومة الاردنية ولغاية الان اية معلومات رسمية موثقة من السلطات المصريةعن عدد الاردنيين المعتقلين لديها او تفاصيل التهم الموجهة اليهم، وما هو متوفر لدينا مجرد قوائم نشرت في الصحف استنادا الى رسائل قام المعتقلون بتمريرها الى اسرهم او الى جمعيات تهتم بحقوق الانسان.

ـ في سعينا للوصول الى معلومات اوفى حول هذه القضية قمنا بتكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع الجهات المصرية المختصة على الصعيدين الشخصي والرسمي، حيث اجريت اتصالات مع وزير الخارجية المصري، إضافة الى متابعة السفارة لجهودها من خلال الخارجية المصرية والدوائر المعنية هناك. وسنتابع هذا الامر بكافة الوسائل والقنوات المتاحه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

معالي رئيس المجلس: الأستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس. الأخوه النواب الأفاضل

يتضح لكم من خلال رد السيد وزير الخارجية، مدى قيمة الرعايا الاردنيين في نظر معاليه، ومدى الخجل الذي ينتاب معاليه من الرد على السؤال حيث وضعه تحت صيغة (مكتوم) هذا غير اتصالاته المتكررة مع معالي رئيس المجلس بعدم عرض السؤال والجواب على جدول الاعمال، ولم يعرض السؤال والجواب الا بعد الحاح شديد مني واتصالات مكثفة بين معاليه ومعالي رئيس المجلس، الا انني لم افهم سبب هذه المكتومية ومحاولات التهرب من عرض الاجابة على جدول الاعمال الا الاخلال بأمانة المسؤولية التي ارتكبها معالي الوزير، فبالله عليكم ايها السادة الزملاء، هل تجدون جهداً حقيقياً مبذولاً في هذه المسألة من قبل معالي الوزير؟

هل انحدرت قيمة المواطن الاردني لدى الحكومة الى هذا الحد؟

انظروا ماذا يقول السيد الوزير في جوابه، يقول في البند الثاني من الجواب (لم تتوفر لدى سفارتنا في القاهرة معلومات حتى تقوم بتقديم ما يتوجب تقديمه في مثل هذه الحالات . . . من ارسال ممثل لزيارة المعتقلين وبحث اسباب توقيفهم وتقديم المساعدة). . . الى آخر ما جاء في كتابه انه اورد في البند الاول من جوابه بأن الوزارة تلقت مذكرة من مكتب نواب الحركة الاسلامية بأسماء (٧٧) معتقلاً في السجون المصرية! فهل اكثر من هذه المعلومات تريد يا معالي الوزير؟.

ثم انظروا الى الحجة التي يسوقها معاليه في البند الثالث من اجابته حيث يقول (ان جهات غير اردنية تقوم بأجراء اتصالات مع السلطات المصرية بخصوص بعض المعتقلين ممن يحملون جوازات سفر أردنية) ان هذا الكلام يا معالي الوزير حجه عليك وليست لك، ذلك أن قصورك في معالجة هذا الأمر ادى الى تدخل تلك الجهات وانني بأسم اهالي وذوي المعتقلين الذين راجعوني اقدم شكري وعرفاني لهذه الجهات كائن من كان، كذلك أيها السادة الزملاء فأن البندين الرابع والخامس من اجابة معالي الوزير تنم عن مدى القصور في معالجة الموضوع، فقد التقى معاليه مع وزير خارجية النظام المصري اكثر من مرة ـ كما نعلم جميعاً ـ في اجتماعات التنسيق بين وزراء خارجية الدول العربية بخصوص مفاوضات السلام، وذلك بعد ورود المذكرات إليه عن المعتقلين ولو كان جاداً لبحث الأمر معه بصورة اكثر جدية من اتصالات السفير البروتوكولية التي تقع تحت باب «رفع العتب».

ان الأمر ايها السادة يتعلق بمواطنين اردنيين يواجهون السجن والاضطهاد والتعذيب على ايدي أمهر جلادي النظام المصري العميل المتعاون مع الصهاينة والامريكان في حفر الباطن وقبلها في كامب ديفيد . . .

إن هؤلاء المواطنين لم يرتكبوا جرما ولم يمارسوا نشاطاً سياسياً يستوجب اعتقالهم واضطهادهم، لقد اعتقل اكثرهم من باب الطائرة في مطار القاهرة أو منذ نزوله من العبارة البحرية في منطقة نويبع او السويس كما أن المحاكم المصرية قد اصدرت اوامر بالافراج عنهم، ولكن سلطات القمع في النظام المصري

العميل ترفض تنفيذه، لا ادري كيف تتوفر هذه المعلومات الأكيدة لدينا ولا تتوفر لدى معالي وزير الخارجية الذي يتوجب عليه أن يعطينا هو هذه المعلومات، ومع ذلك يقول في نهاية جوابه (وسنتابع هذا الأمر بكافة الوسائل والقنوات المتاحة)، لا ادري كيف سيتابع معاليه هذا الأمر؟ اذا كانت متابعتك بنفس الطريقة السابقة فاسمع يا معالي الوزير وليسمع الجميع ماذا ينوي بعض ذوي المعتقلين القيام به تجاه إخوة لنا من الجالية المصرية موجودين هنا، وهو الامر الذي حذرناهم من خطورة الاقدام عليه املاً في مسعاً جدي منكم للافراج عن هؤلاء الرعايا ... وذلك حتى لا يتسبب هذا الأمر عن ازمة بيننا وبين الأخوة المصريين كشعب عربي شقيق، علماً بأن الأمر قد يفلت منا في اية لحظة.

لذلك، وحيث أن هذا الأمر يشكل إهمالاً واخلالاً بأمانة المسؤولية فأنني اطلب اليك الإستقالة من منصبك سيما واننا لا زلنا نرسي تقاليد وقواعد ديمقراطية لنسير عليها في المستقبل، ودونما حاجة لتوجيه استجواب لمعاليك فأنني اعلن حجب الثقة عنك داعياً اخواني النواب الذين يقتنعون بذلك تأييدي في هذا الاقتراح وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٣. كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٧١٤) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٧، جوابا على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السلام عليكم

ارجو من خلالكم ان يتم توجيه السؤال التالي لمعالي وزير التنمية الاجتماعية.

أ ـ ما عدد مشاريع التأهيل التي مولت من الوزارة عن طريق صندوق المعونة الوطنية في أنحاء المملكة وما مقدار رأس مال كل مشروع واسم المستفيد.

ب ـ موافاتي باسماء جميع الموظفين الذين عينوا في الوزارة بالدرجات المصنفة او بعقود او مقطوعة عن عام ١٩٩٢ وحتى هذا التاريخ.

على ان يرد الجواب خلال المدة القانونية.

النائب

عبد الرحيم عكور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٠٣/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٤١٣/٧/٢٣هـ

الموافق ١٩٩٣/١/١٦م

معالي وزير التنمية الاجتماعية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٣/١/١٣ والمقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

نسخة: الى سعادة النائب عبد الرحيم عكور

نسخة: الى سجل الاسئلة.

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التنمية الاجتماعية عمان

الرقم ش م / ١٧١٤

التاريخ ٤ / ٨ / ١٤١٣ هـ

الموافق ٢٧ / ١ / ١٩٩٣م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاجابة على السؤال رقم ٣٠ / ١٩٩٣ لسعادة النائب عبدالرحيم العكور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

اشير إلى كتاب معاليكم رقم ٣ / ١٦ / ١٦ / ٢٠٣ تاريخ ١٦ / ١ / ١٩٩٣ المرفق به صورة عن السؤال رقم (٣٠) تاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب عبدالرحيم العكور.

ارجو أن أبين فيما يلي عدد هذه المشاريع موزعة حسب المناطق ومجموع المبالغ التي صرفت في كل منطقة.

عدد مبالغ ومشاريع التأهيل المهني المصروفة فعليا من صندوق المعونة الوطنية للفترة من ١ / ١ / ١٩٩٢ ولغاية ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢.

اسم المحافظة	المبلغ	عدد الحالات	الترتيب
اربد	٣٧١٢١٠	٣٢٠	الاولى
عمان	٣٢٥٠٧٨	٢٢٧	الثانية
المفرق	٢٥١١٥٠	١٧٥	الثالثة
الكرك	٢٢٠٢٦٠	١٧٢	الرابعة
معان	١٧١٣٩٥	١٢٥	الخامسة
البلقاء	١٦٩٠٩٥	١٣٥	السادسة
الزرقاء	١٢٧٣٢٠	٨٤	السابعة
الطفيلة	٤٨١٠٠	٣٩	الثامنة
المجموع	١٦٨٣٦٠٨	١٢٧٧	

أما عن أسماء المستفيدين من هذه المشاريع فاننا لا نرى من المصلحة الدينية والاجتماعية ان نعلن اسماء هذه الأسر المستورة والتي يحسبها الجاهل اغنياء من التعفف، وفي الاعلان عن الاسماء جرح لكرامتها وكشف لسترها، وديننا الحنيف يدعو للستر على الناس واخفاء الصدقات ما أمكن، قال تعالى «ان تبدو الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم».

واذا أراد سعادة النائب المحترم الاطلاع على أسماء المستفيدين من منتفعي صندوق المعونة الوطنية فهي متوفرة لدى الصندوق، والوزارة على استعداد لاطلاع اي نائب او اي جهة رسمية تود ذلك.

اما عن الشق الثاني من السؤال والمتعلق بأسماء الموظفين الذين عينوا في الوزارة لعام ١٩٩٢.

أرجو أن أرفق لمعاليكم في طيه كشوفات تتضمن أسماء الموظفين المعينين في الوزارة لعام ١٩٩٢ سواء الذين عينوا بالدرجات المصنفة أو المقطوع أو بعقود والبالغ عددهم (١٥٣ موظفا).

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،،

وزير التنمية الاجتماعية

د. أمين المشاقبة

نسخة/سيادة رئيس الوزراء الافخم

وزارة التنمية الاجتماعية

عمان

الموظفون المعينون على حساب الموازنة لعام ١٩٩٢م بوظائف مصنفة

الرقم	الاسم	الدرجة	نوع التعيين	مكان العمل
١.	أحمد نايل الفرير	خامسة	مصنف	مديرية التربية الخاصة / الوزارة
٢.	عماد محمد احمد ربيع	=	=	الدائرة القانونية / الوزارة / المركز
٣.	مالك محمد الحسين بني عطا	سابعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / اربد
٤.	محمد خلف البلوش	=	=	الوزارة / المركز
٥.	اسماعيل حسن علي محسن	ثامنة	=	الوزارة / المركز
٦.	وصال سلمان الخلايلة	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / عمان طابعة
٧.	نعيم عيد احمد القيم	=	=	مديرية المفرق / مركز دير الكهف
٨.	ختام سالم محمد المسيعدين	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية / بصيرا / جمعية بصيرا
٩.	نعيمة جاسر عبدالفتاح عيد	=	=	مركز تنمية المجتمع المحلي / الريشة
١٠.	خالدة عبدالله بطارسة	=	=	الوزارة / المركز
١١	خالد محمد مصطفى دغمش	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق
١٢	مها محمد جرسلان يمك	=	=	الوزارة / المركز / الديوان.
١٣	بسمة داود محمود بشير	=	=	مدرسة منار / عمان.
١٤	علي يعقوب صبح	=	=	مركز اسامة بن زيد لاصلاح الاحداث وتأهيلهم / ياجوز.
١٥	اميمة بدر الدين السعدي	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / العقبة صف الامل، معلمة.
١٦	خلدون موفق خيرو عرب	=	=	الوزارة / المركز / قسم الحاسوب.
١٧	هبة ابراهيم خليل كرمول	=	=	مدرسة الامل / القويسمة / عمان
١٨	عبدالله اشتيوي الطورة	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية / غور الصافي / الكرك.
١٩	اميرة عيسى هلال	=	=	جمعية عين البيضاء الخيرية
٢٠	محمود اسماعيل الشمايلة	=	=	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٢١	ماهر فؤاد خضر شلباية	=	=	الوزارة والمراكز التابعة / صيانة
٢٢	لبنى جودت عكروش	سادسة	=	كلية الاميرة رحمة للخدمة الاجتماعية / علان.

الرقم	الاسم	الدرجة	نوع التعيين	مكان العمل
٢٣	موسى هارون موسى النوافلة	سابعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / العقبة
٢٤	حياة ياسين نعواش	=	=	كلية الاميرة رحمة للخدمة الاجتماعية / علان.
٢٥	فايزة احمد عوض	=	=	مديرية التخطيط والمتابعة / الوزارة
٢٦	منال احمد محمد ابوطه	عاشرة	=	مركز الكرك للرعاية والتأهيل.
٢٧	مطلق علي حمد الزوايدة	سابعة	=	مركز تنمية المجتمع المحلي / الديسة.
٢٨	فوزي محسن مكيد الزيود العبادي.	سادسة	مصنف	الوزارة / المركز
٢٩	سلامة خضر المشني	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٣٠	جهاد محمد سعود الفراسنة	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / العقبة
٣١	امين محمد يوسف الترك	=	=	قسم اللوازم / الوزارة / المركز
٣٢	هند سعيد مشعل	=	=	مدرسة المنار / عمان
٣٣	سفيان علي عبدالله عرابي	تاسعة	مصنف	مديرية التنمية الاجتماعية / عجلون
٣٤	نجوى سليمان اسماعيل يونس.	=	=	جمعية الرمثا الخيرية
٣٥	ناديا مصطفى علي محمود	=	=	مدرسة الملكة علياء
٣٦	علي ابراهيم النعانعة	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية بصيرا
٣٧	لؤي محمد عبدالقادر عساف	=	=	مكتب التنمية الاجتماعية / الأزرق
٣٨	انديرا عيسى سليم بطارسة	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق
٣٩	ابراهيم عايش عزام	عاشرة	مصنف	مديرية التنمية الاجتماعية / اربد
٤٠	فريال غالب نمر السيلاوي	=	=	مركز جرش للرعاية والتأهيل
٤١	هدى موسى الربضي	سادسة	=	مركز جرش للرعاية والتأهيل.
٤٢	يحيى خالد سلامة الحويان	سابعة	=	الدائرة المالية / الوزارة المركز
٤٣	سامي يوسف حامد المرعي	تاسعة	=	مكتب الخدمة الاجتماعية / سواقة.
٤٤	ماجد عبدالعزيز عبداللطيف	=	=	مركز جرش للرعاية والتأهيل.
٤٥	نبيل عبدالسلام زيتون	=	=	مدرسة النور / عمان
٤٦	سوسن سمير حسين الشلبي	=	=	مؤسسة الحسين الاجتماعية / عمان
٤٧	بشير حسن خليل عبداللطيف	=	=	مركز المشلولين / المفرق
٤٨	بلال سالم النظامي	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٤٩	ذياب عزت ذياب الشيخ قاسم	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الزرقاء
٥٠	طه محمد خالد جرادات	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق
٥١	محمد محمود الحمران	عاشرة	=	مركز التأهيل والتشغيل المهني / الرصيفة
٥٢	صخر علي سالم المحاسنة	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الطفيلة
٥٣	يحيى محمد سالم الطورة	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / معان

٥٤	محمد روحي محمد العابدي	سابعة	=	صندوق المعونة الوطنية
٥٥	خلدون طه ابراهيم المحادين	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الكرك
٥٦	موسى روحي موسى الجعبري	تاسعة	=	مديرية التنمية الاجتماعية / الشونة الجنوبية
٥٧	عبدالمنعم محمد طشطوش	=	=	مديرية التخطيط والمتابعة / الوزارة
٥٨	سلمى فنيان ساير العلي	تاسعة	مصنف	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق
٥٩	عزام عبدالله ابوسنينة	=	=	مدرسة الامل / القويسمة / عمان
٦٠	سعود لوين السبيبه	=	=	مركز تنمية المجتمع المحلي / دير الكهف.
٦١	ناجي محمود المناعي	=	=	مديرية التنمية الاجتماعية / المفرق

المعينون على حساب الموازنة / فئة رابعة /
وظائف خدمية لعام ١٩٩٢

الرقم	الاســم	نوع التعيين	الوظيفـة	مكان العمــل
١	ماجدة فرحان المحاسنة	موازنة	خادم/مراسل	مديرية الطفيلة
٢	عبدالله حسن عقيلان	موازنة	خادم/مراسل	مديرية جرش
٣	خليل عبدالله حمدان	موازنة	خادم/مراسل	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٤	فواز احمد النظامي	موازنة	خادم/مراسل	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٥	نبيلة محمد حوامدة	موازنة	خادم/مراسل	مدرسة المنار/ الزرقاء
٦	آمنة محمد خلف بني احمد	موازنة	خادم/مراسل	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٧	روحية محمد جمعه الخالد	موازنة	خادم/مراسل	مدرسة المنار/الزرقاء
٨	غالية علي ابراهيم ابو عواد	موازنة	خادم/مراسل	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
٩	سوزان سعد دبابنه	موازنة	خادم/مراسل	مديرية التنمية /اربد
١٠	آمال عبدالعزيز الصقري	موازنة	خادم/مراسل	روضة الامل الحمصي/عمان
١١	عصرية احمد الدويكات	موازنة	خادم/مراسل	مركز تصنيف الفئات الخاصة/ام العساكر
١٢	فازية محمد الهيشان	موازنة	خادم/مراسل	مديرية التنمية/اربـد
١٣	سميرة صالح الصويفي	موازنة	خادم/مراسل	مدرسة الامل/اربـد
١٤	نعمات علي مسلم المشاقبة	موازنة	خادم/مراسل	مركز تأهيل ورعاية المشلولين/المفرق
١٥	خالد محمد سعد الخزاعلة	موازنة	سائـق	مديرية/المفـرق
١٦	حمد بشير القسيم السلامه	موازنة	سائـق	الوزارة / المركز
١٧	عيسى محمد علي الصرايرة	موازنة	سائـق	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١٨	خلف عطاالله الحنيفات	موازنة	سائـق	الوزارة / المركز
١٩	جعفر خالد بني طريف	موازنة	امين لوازم	الوزارة / المركز
٢٠	جادالله سليمان ابو صمليك	موازنة	عامل صيانة	الوزارة / المركز
٢١	فالح علي احمد ابو سعد	موازنة	طاهـي	مركز اسامة بن زيد / ياجوز
٢٢	فازي خلف نصر ابو دبلوح	موازنة	عامل تمريض	دار الاحداث / اربـد

المعينون بموجب عقود فئة رابعة بوظائف خدمية
لعـام ١٩٩٢

الرقم	الاســم	نوع التعيين	الوظيفة	مكان العمــل
١ .	المأمون شاكر عبدربه عفيشان	عقد/مشاريع	مشـرف	مركز البناء والعطاء/حدائق الملك عبدالله
٢ .	نعمه عبدالجبار بنـات	عقد/مشاريع	مستخدمـة	مركز جرش للرعاية والتأهيل /جرش
٣ .	محمد خليل الطهراوي	عقد/مشاريع	سائـق	قسم الحركة الوزارة/المركز
٤ .	بلال عبدالكريم القضـاة	عقد/مشاريع	سائـق	مديرية تنمية / عمان
٥ .	وفاء مصطفى الطراونـة	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٦ .	دلال عبدالكريم السحيمات	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
٧ .	فدوى وروير عليان السرحان	عقد/مشاريع	مستخدمة	مديرية التنمية / المفرق
٨ .	حمده سالم سلمان الزيدين	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز تنمية المجتمع / فقوع
٩ .	سامر سليمان محمود خريس	عقد/مشاريع	كاتـب	مركز جرش للرعاية والتأهيل
١٠	نبيه عبدالحميد الصرايرة	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١١	صباح عبدالله سليمان الصرايرة	عقد/مشاريع	مستخدمة	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١٢	شبلي محمد ابو زياد	عقد/مشاريع	مراسل	مديرية تنمية / معان
١٣	عائشة سليمان الشخاترة	عقد/مشاريع	مدربـة خياطة	مركز تنمية المجتمع/ذيبان
١٤	محمد سالم سليمان الرهايفة	عقد/مشاريع	سائـق	مركز تنمية المجتمع/فقوع
١٥	ختام عبدالحميد الصرايرة	عقد/مشاريع	مشرفة ليلية	مركز الكرك للرعاية والتأهيل
١٦	علي لافي عطية بدندي	عقد/مشاريع	سائـق	المشارع/مكتب تنمية المجتمع المحلي/المشارع
١٧	خالد خلف موسى الديات	عقد/مشاريع	سائـق	المشارع/مكتب تنمية المجتمع المحلي/المشارع
١٨	محمد غالب الربعوني	عقد/مشاريع	مراسل	الوزارة / المركز
١٩	حسين محمد سالم قطاشة	عقد/مشاريع	مستخدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
٢٠	سميرة محمد سعيد البنا	عقد/مشاريع	خادمة	مدرسة المنار / عمان
٢١	عطاالله النوايسـة	عقد/مشاريع	خادم	مديرية التنمية الاجتماعية/الكرك

المعينون على المشاريع بموجب عقد بتنسيب من ديوان الخدمة المدنية لعام ١٩٩٢

الرقم المتسلسل	الاســم	نوع التعيين عقد على حساب المشاريع الرأسمالية	الوظيفــة	مكان العمــل
١.	محمد حسين علمي الزعبي	عقد/مشاريع	محاسب	مديرية تنمية / الاغوار الشمالية
٢.	حسين عودة سليمان ابو كف	عقد/مشاريع	اخصائي اجتماعي	مكتب التنمية الاجتماعية / صبحا
٣.	ابراهيم العبد العمارات	عقد/مشاريع	اخصائي اجتماعي	مركز تنمية المجتمع المحلي/المشارع
٤.	هنا ضيف الله كريزم	عقد/مشاريع	معلمة	مركز تنمية المجتمع المحلي/المشارع
٥.	فادية احمد حسن مطلق	عقد/مشاريع	معلمة	مدرسة المنار / اربـد
٦.	ابراهيم محمود يوسف الخطيب	عقد/مشاريع	معلـم	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
٧.	اريج زكي عودة الهلسا	عقد/مشاريع	مساعدة اخصائية	مركز تنمية المجتمع/فقوع/الكرك
٨.	مريم علي ذيب معمـر	عقد/مشاريع	معلمـة	مديرية/المفرق/جمعية الصم والبكم
٩.	ازدهار محمد الجمـال	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية تنمية بني كنانه/اربد
١٠.	محمد خميس احمد الجريري	عقد/مشاريع	باحـث	مديرية تنمية/العقبة
١١	فيحاء موسى فلاح القضاة	عقد/مشاريع	معلمة	جمعية صخرة/عجلـون
١٢	وجدان مسلم الدروبي	عقد/مشاريع	معلمة	مركز تنمية المجتمع/جبل بني حميدة
١٣	سليمان عودة سعيد الددا	عقد/مشاريع	معلـم	مديرية مادبا/جمعية جبل بني حميدة
١٤	نجوى احمد ناجي محمود	عقد/مشاريع	معلمـة	مديرية/الرمثا/جمعية الرمثا الخيرية
١٥	ربيحة عبدالحفيظ محمد شحادة	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية/الزرقاء/بيت الامل/ياجوز
١٦	محمد حسن مصطفى العيدة	عقد/مشاريع	معلـم	جمعية ساكب الخيرية/جرش
١٧	هيفاء فخري ضمـرة	عقدك/مشاريع	معلمة	مديرية تنمية البادية الوسطى/الموقر
١٨	محمد سعيد ابداح	عقد/مشاريع	باحث	مديرية الاعلام والتثقيف الاجتماعي/ الوزارة
١٩	رولا محمد رشاد المحتسب	عقد/مشاريع	اخصائية اجتماعية	مؤسسة الحسين الاجتماعية
٢٠	عبير زعل ارحيل فلوح	عقد/مشاريع	اخصائية اجتماعية	الوزارة/المركز
٢١	سطام مشهور المجالي	عقد/مشاريع	اخصائي اجتماعي	الوزارة/المركز
٢٢	غنيمه محمد مفلح ابو عنيز	عقد/مشاريع	معلمـة	مركز تنمية المجتمع المحلي/المشارع
٢٣	محمد فاضل الرواشدة	عقد/مشاريع	معلم	مركز الكرك للرعاية والتأهيل/الكرك
٢٤	الهام محمد حسين الحمامصة	عقد/مشاريع	معلمة	مديرية تنمية / معان
٢٥	ابراهيم خليفة سلمان الزيود	عقد/مشاريع	كاتب ارشيف	ديوان الوزارة/المركز
٢٦	نعيمة حسين عبداللطيف	عقد/مشاريع	معلمــة	جمعية وادي البتراء / معان
٢٧	محمد اسعد عباس	عقد/مشاريع	معلــم	مدرسة النور للمكفوفين

المعينون على حساب امانات الطفولة بموجب عقود لعام ٩٢

الرقم	الاســم	نوع التعيين	الوظيفــة	مكان العمــل
١	سناء عدنان القرمان	عقد/امانات	اخصائية اجتماعية	دار رعاية الطفل/بيادر وادي السير
٢	صالح خلف محمد الزواهرة	عقد/امانات	مرشد اجتماعي	مديرية التنمية الاجتماعية/الزرقاء
٣	ميسر عطاالله البداينة	عقد/امانات	مثقفة نسائية	مديرية التنمية الاجتماعية/الطفيلة
٤	اشراق يوسف العظـم	عقد/امانات	مرشدة اجتماعية	مديرية التنمية / عمان الشرقية
٥	سامر محمد عفاش حراحشة	عقد/امانات	محاسـب	مديرية التنمية الاجتماعية/الزرقاء
٦	رنا مصطفى النعيمي	عقد/امانات	طابعة	مديرية التنمية الاجتماعية/المفرق
٧	نجيه محمد اسماعيل	عقد/امانات	مشرفـة	دار رعاية الفتيات/الزرقاء
٨	حسن عوض النعيمـات	عقد/امانات	مراسـل	مديرية التنمية الاجتماعية/معان
٩.	محمد ذيب الخزاعلة	عقد/امانات	سائـق	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
١٠	لمياء عبد ربه	عقد/امانات	مستخدمـة	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
١١	آمنة رجب عطيات	عقد/امانات	مربيـة	دار الحضانة / السلـط
١٢	ميازين احمد العبدلات	عقد/امانات	مشرفـة	مؤسسة الحسين الاجتماعية/عمان
١٣	عيسى محمد جاد الله	عقد/امانات	مستخـدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
١٤	انتصار محمد خـلاوي	عقد/امانات	مستخـدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
١٥	رائد كمال مسلم	عقد/امانات	مستخدم	مركز جرش للرعاية والتأهيل/جرش
١٦	محمد خلف عبطان الزيود	عقد/امانات	سائـق	مديرية التنمية / اربـد
١٧	فرحان فليح الخلايلـه	عقد/امانات	سائـق	الوزارة / المركز
١٨	ماجدة جمال المصاروة	عقد/امانات	مشرفة نشاطات	مركز مؤتة / الكرك
١٩	سامي حمد ضيف الله الدغمي	عقد/امانات	عامل صيانة	مديرية التنمية / المفرق
٢٠	حنان فارس المشاقبة	عقد/امانات	باحثة	مكتب التنمية / بلعما
٢١	عبدالله محمود الشمايلة	عقد/امانات	سائـق	مركز الكرك للرعاية والتأهيل/جرش
٢٢	نجاح سالم شداد	عقد/امانات	محاسـب	مديرية التنمية الاجتماعية/المفرق

معالي رئيس المجلس: الأستاذ عبد الرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم العكور: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

كان بودي ان يكون معالي الوزير موجوداً لاشكره على رده واشكره ايضاً على ان رشح من نفسه واعضاً اتمنى على سماحة وزير الأوقاف ان يستفيد من مواهبه الجديدة، اما قوله ان الأعلام عن اسماء المستفيدين من قروض مشاريع التأهيل فيه كشف لستر الناس وجرح لكرامتهم فلا ادري معالي الوزير كيف يقول هذا الكلام والذين تقدموا للصندوق تقدموا باستدعائات رسمية الى جهات حكومية لم يتقدموا لها سراً وبالستر الذي يشير اليه معاليه، وانا جازم انه لا توجد معاملات سرية في الحكومة حسب علمي ولا في صندوق المعونة الوطنية، والصدقات التي يشير اليها معالي الوزير (ان تخفى الصدقات فنعما هي)، ان كانت من جيبه الخاص فجزاه

الله خيراً اما ان يقدم هذه الآية ليستر قضية في نفسه فهذا امر بعيد ومحال ان نرضى به فالأموال مقدمة من خزينة الدولة ومن اموال الصندوق المقرر صرفها بأسس وتعليمات صادره بموجب قوانين وانظمة حسب الدستور والأصول وكان بامكانه ان يرسل القائمة حسبما طلبت لكن يبدو اخفاء قوائم الأسماء سبقه إليها وزير الصحة الذي اخفى عنا ايضاً قائمة فيها من الأحساب والانساب ما لا يعلمه الا الله أما عدم ارساله للأسماء ففي اعتقادي انه ناجم عن انني احد ابناء محافظة المفرق عشت فيها ما لا يقل عن ست سنوات او سبع سنوات، وفي الوقت الذي اعتبر فيه ان المفرق بلدي وأُكن لأهلها كل الخير لأنني خدمتهم وتعاملت معهم واعتبر نفسي واحد منهم احترمهم واحترم كل اهل المفرق الطيبين، لكني اعتقد ان معالي الوزير اخفى هذه الأسماء خوفاً من اكتشاف الخلل الذي أشارت له اللجنة المالية في تقرير الموازنة حيث انني اجزم ان ما ذكرته اللجنة لغايات شخصية واعطاها لغير مستحقيها حيث اتصل بي اكثر من شخص من المفرق بشكل عام من فقراء المفرق وابلغوني انهم لم يأخذوا من الصندوق شيئاً لأنهم لا يتصلون بمعالي الوزير صلة قرابة، وانه انفق الأموال على اصحاب عمرات واصحاب تجارات في المفرق ولذا فأنني يامعالي الرئيس والأخوة الزملاء امهل معالي الوزير اذا كان واثقا من صحة تصرفاته بأموال الصندوق ان يرسل القائمة المطلوبة في غضون اسبوع من اليوم والا سأضطر الى تقديم استجواباً واطلب فيه هذه المعلومات عملاً بالمادة (٩٩) من النظام الداخلي من اجل طرح الثقة بمعالي الوزير، وعن اسماء الموظفين الذين عينوا بالمقطوع والعقود فأنني جازم ان هناك اسماء لم ترد حتى بالقائمة عددها اسماء لم ترد في القائمة عددها يتجاوز (٢٨) اسماً وهم على حساب اموال الصندوق الممنوع صرفها لغير المستحقين من الفقراء، فأنني امهله ايضاً نفس الفتره ونفس المهلة لأعطاء كشف بأسمائهم حيث ان لدي اسماء لم ترد من الوزارة ابتداءاً في عهد معاليه ابلغني بها فقراء من المفرق الذي يزعم معالي الوزير انهم شكروه في الصحف والمجلات المحلية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير التنمية بالوكالة.

معالي وزير العمل وزير التنمية الأجتماعية بالوكالة: شكراً سيدي الرئيس، نظراً لغياب معالي وزير التنمية الذي يرقد على سرير المرض بعد ان اجريت له العملية الجراحية ارجو ان ابدي للأشارة التي وردت في رد معالي وزير التنمية والتي تقول واذا اراد سعادة النائب المحترم الأطلاع على اسماء المستفيدين من منتفعي صندوق التنمية الوطنية فهي متوفرة لدى الصندوق والوزارة على استعداد لأطلاع اي نائب او اي جهة رسمية تود ذلك والأسماء موجودة معي سيادة الرئيس وسأضعها في تصرف الأمانة العامة لاطلاع سعادة النائب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٤. الاقتراحات برغبة :-

١. اقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩، مقدم من سعادة النائب السيد

ذيب أنيس، بشأن فتح شعبة بريد في قرية حوض الصوان/ ناحية بيرين/ الزرقاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اقتراح برغبة لفتح شعبة بريد في قرية حوض الصوان ناحية بيرين محافظة الزرقاء حيث ان هذه القرية مقامة بين احراش بيرين ويسكن فيها ثلاثون عائلة وليس فيها شعبة بريد ولا هواتف على الاطلاق ولحاجة المواطنين الماسة اقدم اقتراحي هذا برغبة لاحالة الامر لمن يلزم، واقبلوا الاحترام.

والسلام عليكم

٩٣/٢/٧

نائب محافظة الزرقاء

ذيب أنيس

معالي رئيس المجلس: يحول الى اللجنة الأدارية، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٥. قرارات اللجان :-

١. قرار اللجنة الادارية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ مقرر اللجنة الأدارية.

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة الأدارية: بسم الله الرحمن الرحيم.

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٢/٩، برئاسة سعادة السيد داود قوجق، وبحضور مقررها سعادة السيد فؤاد الخلفات، واصحاب المعالي والسعادة السادة:

هشام الشراري، ذيب أنيس.

وتغيب عن الاجتماع بدون عذر سعادة السيد فيصل الجازي.

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

(١) الاقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٣١، والمقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد، بشأن ان يقوم ديوان المحاسبة بالاشراف المباشر على كافة اموال اتحاد الجمعيات الخيرية الاردنية وارسال مندوب عنه للمشاركة في عمليات السحب والاصدار لليانصيب الخيري. وبموجب المادة «١١٩» من الدستور الاردني، والتي تنص على «يشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها».

بناء عليه، فان الأمر يتعذر على ديوان المحاسبة ان يتابع مثل هذه المؤسسات فيما هو مجال اختصاصه. وللاسباب الواردة اعلاه، فان اللجنة ترى حفظ هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: كنت قد ذكرت هذه النقطة اثناء مناقشتنا لبعض المقترحات في هذا الموضوع، بل قبل احالة هذا الموضوع الى اللجنة الأدارية، وتساءلت عن موضوع قانونية

ان نوكل الى ديوان المحاسبة مراقبة اموال الأتحاد العام للجمعيات الخيرية حقيقة انا لا أرى حفظ هذه الشكوى او هذا الأقتراح بل انني اطلب ان تحال إلى الحكومة لتسد هذا الخلل التشريعي وان تقدم الينا بمشروع قانون على صفة الأستعجال تخول ديوان المحاسبة والحكومة الأشراف على هذه الأموال العامة التي تهدر والتي ثبت ان هناك لصوصية وان هناك تجاوزات على هذا المال لذلك أرى ان يحال للحكومة حتى تأتينا بمشروع قانون يجعل الأمر مزبوط ومحافظ عليه، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد داود قوجق رئيس اللجنة الأدارية: بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع اللجنة الأدارية تتصرف ضمن الصلاحيات المخولة لها اقتراح بقانون او مشاريع قوانين ليست من أعمال اللجنة الأدارية لذلك اللجنة الأدارية خارجه عن الموضوع ورأت انها أمام قضية خارجه عن اختصاصها فرأت حفظ الموضوع اما اقتراح بقانون ومشاريع قوانين هذا امر اخر يعالج خارج اللجنة الأدارية ولا مانع من تقدم الأخوان بمشروع قانون ويحال الى الجهة المختصة وهي حتماً ليست اللجنة الأدارية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور مراد.

السيد منصور سيف الدين مراد: شكراً معالي الرئيس، اذا كان ديوان المحاسبة ليس معنيا بمراقبة نشاطات الجمعية، الجمعيات الخيرية الأردنية والمشاركة في عمليات السحب لليانصيب فمن هي الجهة القادرة على القيام بهذه المراقبة اذاً هل نترك قطاع هام مثل قطاع الجمعيات الخيرية بدون مراقبة وهي كما تعلمون اموال عامة لا بد من ايجاد وسيلة للرقابة واقترح ان يتولى مجلس الأمة ايجاد اليه لرقابة نشاطات الجمعيات الخيرية، او معالي الرئيس انا اؤيد واثني على اقتراح سماحة النائب علي الفقير بتعديل قانون ديوان المحاسبة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، انا الحقيقة لا ادين قرار اللجنة واعرف انها تصرفت ضمن اطار ما يخولها النظام الداخلي لكن عندما نحول هذه الرغبة الى الحكومة حتى تعلّل القضية فنحن نحيل اليها قضية انما قد نعطي ارشادات الحكومة بأن نقول بجب ان يسد هذا الخلل وعندئذٍ نواجه الحكومة حتى تجيب على شكوى او على هذا الأقتراح برغبة ان تُقدم الى هذا المجلس بمشروع قانون مستعجل لذلك ليس هناك تجاوز لصلاحياتنا ولا ينحصر الأمر في (١٠) نواب او نائب او (٥) نواب يتقدمون بمشروع، اقتراح بقانون مثلاً، لذلك ارى ان يحول الأمر الى الحكومة معالي الرئيس وان يصوت على ذلك حتى تعالج هذا الخلل وحتى نحافظ على المال العام وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة مع تأكيدي على ما

تفضل به الزميلين الكريمين استاذ منصور مراد والشيخ علي الفقير انه ليس شرطاً ان يكون ديوان المحاسبة هو الجهة التي تراقب إذا كان قانونه يحول دون ذلك ولكن يمكن ان نقول ان تقوم الحكومة بالأشراف المباشر على املاك الدولة، عندما نقول الحكومة فالحكومة تستطيع ان تجد الألية المناسبة للأشراف على هذه الأموال لأنها في مصاف الأموال العامة وفي علمي ان هنالك اقرار او على طريق الأقرار لنظام جديد يجعل الجمعيات الخيرية من حيث المال والأداريه تابع لأشراف وزارة التنمية ولأشراف وزارة الدولة، وهو امر ايضاً طالبنا به (٣٤) نائباً وقدمناه بكتاب رسمي الى الحكومة الموقرة، ولذلك انا اؤكد ما تفضل به الزميلين الكريمين بأن تقوم الحكومة بأن يبقى الأقتراح وان عدلنا به قليلاً لغايات النظام الداخلي او لغايات القانون في ان نحيل الأمر الى الحكومة والحكومة قادرة على ايجاد الألية الصحيحة لمراقبة هذه الأموال وهي بالملايين حقيقةً بالملايين ولا يمكن ان تكون هذه المواد وهي اموال فقراء واموال الضعفاء بعيده عن رقابة الدولة، نحن لا نتهم احد، لكن يجب ان تكون هذه الأموال بعيدة عن رقابة الدولة الذين يقسمون على القرآن ويقسمون على الأخلاص في الدستور نضعهم تحت رقابتنا فكيف أولئك الذين يتسلمون مسؤولية الملايين دون ان يقسموا يميناً كيف لا يكون ايضاً تحت رقابة الدولة، لذلك انا اؤكد واثني على ما تفضل به الزملاء بتحويل الأمر للحكومة لترى الألية المناسبة لأخضاع هذه الأموال ولهذا الإتحاد بسيادة الدولة الأردنية، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة لأقتراح الأخ سعادة النائب هو يتكلم عن ديوان المحاسبة، واذا أردنا ان نعدل في خصوصية او صلاحية ديوان المحاسبة معناه اننا نتكلم عن تعديل في الدستور وليس القضية اقتراح بقانون فيما يتعلق بديوان المحاسبة لأن ديوان المحاسبة ايضاً قانونه سيعرض على المجلس الموقر اما القضية المطروحه هي تختلف عن هذا الموضوع وهو ايجاد اليه بعيده عن الأقتراح وتخصيصه بديوان المحاسبة، وهذا يمكن ان يقدم اقتراح بقانون من قبل الأخوه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ حسين مجلي، الأستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، أرى ان الأمر اصبح واضحاً فهنالك اقتراح بأحالة الأمر الى الحكومة لاجراء الدراسة وبيان ما إذا كان هنالك امكانية او آلية لمراقبة هذه الأموال واقتراح اخر لحفظ الموضوع لذلك اقترح وقف النقاش والتصويت على هذين الاقتراحين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في مسجل عندي الأستاذ علاوي والأستاذ جو، واحد مع وقف النقاش، استاذ علاوي مع وقف النقاش.

السيد عبد الحفيظ علاوي: انا بدي احكي في الموضوع، في ديوان المحاسبة هو المخول للاشراف المالي او متابعة هذه القضية للأموال العامة وفق ما ورد بقانونه وسبق ان طالبت قبل اكثر من دوره او اكثر من سنة ونصف بتعديل قانون ديوان المحاسبة ليشمل حتى الشركات العامة التي جزء كبير من اموالها اموال

عامة ومع ذلك فأن الفترة الدستورية قد انتهت ولم تقوم الحكومة بتقديم الأقتراح للمجلس بتعديل او مشروع تعديل القانون كذلك انا لا ارى ان يتولى غير ديوان المحاسبة القضية المالية، وليس القضية بتصوري قضية جهة رسمية او غير رسمية وانما قضية الأشراف المالي والتدقيق سواءً للأتحاد العام او للنقابات بشكل عام او البنوك، وانا لا ارى ان يكون هذا الا بقانون، لأن ايضاً عندك البنوك وايضاً عندك النقابات وعندك الأتحادات، وكثير من القضايا وانا اقترح ان تستعجل الحكومة لطرح مشروع قانون تعديل قانون ديوان المحاسبة وان تأخذ ذلك بعين الأعتبار، وانا سأتقدم بطلب لأسأل عن تقصير الحكومة في عدم تقديم اقتراحي في موعده المحدد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ جمو.

السيد عبد الباقي جمو: انا مع وقف النقاش، وارجو من المجلس الكريم ان يؤيد ما تقدم به سماحة النائب علي الفقير من احالة هذا الأقتراح الى الحكومة مع توصية ايجاد آلية وبسرعة ليشمل هذا الموضوع في المراقبة، لأن هذه الأموال اموال كبيرة جداً وهي تخص الفقراء والمساكين، ولذلك حتى لا يضيع الموضوع في اطالة النقاش فأرجو ان يحيل المجلس هذا الأقتراح مع توصية وان يصوت على هذا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اللجنة الادارية نسبت تنسيب بحفظ الاقتراح ضمن صلاحية اللجنة والنظام الداخلي، اقتراح آخر ان يحول للحكومة كما ذكر الأستاذ الشيخ علي الفقير وأكد عليه الأستاذ الشيخ جمو، فالأبعد هو عدم قبول اقتراح اللجنة الادارية وتوصية للحكومة بما ذكر، من يوافق على ذلك؟ التوصية للحكومة. اعيد الاقتراح مرتين ثلاث، من يوافق على التوصية للحكومة بأن تجد الآلية اللازمة لتنفيذ ما ذكر؟

السيد الأمين العام: ٣٤ - ٦٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٤ من ٦٠، وموافقة على الأقتراح، شكراً، البند الذي يليه.

السيد المقرر: (٢) الشكوى رقم (٢٥٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٣، والمقدمة للمجلس من الأشقاء: أسعد ، عيس وسهيل نايف حبيب خوري، بخصوص طلب المساعدة في الحصول على الجنسية الأردنية. علما بأنهم من مواليد الأردن، وقد أدوا خدمة العلم ووالدهم موجود في الاردن منذ عام ١٩٤٨، ولا يوجد لديهم ما يثبت شخصيتهم.

«ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، نقطة النظام تتعلق بموضوع العرائض في النظام الداخلي لا يجوز قبول العرائض من غير اردني، النص في النظام لداخلي يقول لكل اردني ان يتقدم الى مجلس النواب باي امر يتعلق بالأمور العامة ولكن لا يجوز أن تقدم هذه

الشكوى الى مجلس النواب من شخص غير اردني ويتبين لكم من فحوى الشكوى أن مقدمها لا يحمل الجنسية الاردنية فأرى عدم ادراج هذه الشكوى على جدول اعمالنا وعدم بحثها في اللجنة الادارية في المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: قد اكون مضطراً لمخالفة الزميل ابو فيصل بسبب ان هذا مواطن موجود في هذا البلد، هذا موجود ويدعي انه اردني لكن الحكومة تمنعه من الأعتراف بهذا الحق فهو يشتكي على الحكومة لهذا المجلس انه مواطن اردني وانه يستحق بموجب قانون الجوازات والجنسية الأردنية انه يحق له ان يكون له جنسية اردنية وان يأخذ جواز سفر اردني هذه من ناحية حقيقة قد اخالف الأخ ابا فيصل فيها، لكنني انا ارى ان هذا المواطن بدل ان يلجأ لهذا المجلس بأعتقادي ان هناك السلطة القضائية يجب ان يلجأ اليها ليحق حقه ان كان له حق وهي صاحبة الصلاحية في احقاق الحقيقة وبيانها للناس وايصال الناس الى حقوقهم، لذلك انا مع حفظ هذه الشكوى لهذا الأعتبار وليس للأعتبار الذي ذكره الزميل، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده: شكراً سيدي الرئيس، ارجو ان اثني على ما ذهب اليه الزميل الأستاذ عبد الكريم الدغمي، وليس المجال مجال تفسير وخروج عن القواعد البرلمانية لمفروض بنا الدفاع عن حقوق المواطنين الأردنيين وعرائض الشكوى التي ترفع الينا ثابت بالمادة (١١٢) انها حق لكل اردني ومن اراد ان يثبت اردنيته فمجاله القضاء، وبالتالي فأنني ارجو وانا أُحب لهم ان يحصلوا على الجنسية الأردنية لكنني لا اعتقد ان مجالهم شكوى لمجلس النواب اؤيد ما ذهب اليه الأستاذ عبد الكريم الدغمي لحفظ الشكوى.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة للشكوى مقدم الشكوى يقول انه ادى خدمة العلم لا ادري ان كانت الحكومة الأردنية او القوات المسلحة الأردنية تدرب الأجانب غير الاردنيين ما دام ادى خدمة العلم كاملةً فهناك امور متعلقة شكلية ادارية في اصدار جواز سفر وليس الا، ولو لم يكن اردنياً لما قام بأداء خدمة العلم وما اجبر على اداء خدمة العلم هذه من جهة، من جهة ثانية حقيقة اللجنة الادارية تغلق ابوابها اذا كنا نريد ان نجد مخارج اخرى مناطق اخرى، منافذ اخرى لبحث الشكاوى كل شكوى كل الشكاوى رفعت الينا يمكن القضاء أن ينظر فيها يمكن الحكومة ان تنظر فيها وهكذا، فنحن ننظر للشكوى التي ترد الينا ونعتقد انها شكاوى محقه ومن اردنيين لكن لسنا الجهة التي نقرر هو اردني ام لا نكتفي نحن بوجود دليل صغير انه يعيش هنا في الأردن منذ فترة طويلة ثم ادى خدمة العلم وهذا يكفي لاثبات انه أردني بالنسبة لنا والباقي طبعاً على الحكومة ان تدرس هذه الأمور ودراسة مستفيضة وتعطي لهؤلاء حقهم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا اذا سمحت لي معالي الرئيس بحيث اتحدث عن اسلوب عمل اللجنة الادارية، هذه اللجنة مهمتها حسب ما هي واردة في النظام الداخلي معنية في بحث الشكاوى، والشكايات والبيانات الخاصة والعامة ويخيل إليّ انها معنية ببحث الشكايات والبيانات الخاصة دون الشكايات والبيانات العامة منذ ان بدأت هذه اللجنة عملها هذه اللجنة واللجان التي سبقتها أيضاً لا تلتفت الى القضايا العامة، القضايا الادارية العامة والشكوى العامة وينصب جل اوكل اهتمامها على البيانات والشكايات الخاصة وقضايا افراد تماماً مما يجعل الأمر شبيهاً ببريد القراء الذي نشاهده في الصحف المختلفة، الحقيقة نقطة مهمة يعني اود ان الفت نظر اخواني في اللجنة الادارية اليها الا هي قضية الرجوع الى النظام الداخلي ولتحديد المهمات المطلوبة من هذه اللجنة وهي على تماس مباشر ومسؤوليتها تعود إلى اولها علاقة وصلة بالادارة العامة وليست قضايا فولانه يبحث عن عمل او فولان ليس لديه جواز سفر او قضايا فردية هناك قضايا عامة كبيرة ينبغي ان توليها هذه اللجنة اهتمامها وعنايتها هناك شركات ومؤسسات عامة ودوائر ووزارات وصل إليها شيْ من الترهل شيْ من الفساد قضايا كبيرة وكثيرة من أختصاص ومن صلب اختصاص اللجنة الادارية ويكل اسف اللجنة الادارية لا تلتفت إلى ذلك، لذلك يعني رغبت فقط ان الفت نظر اخواني بأهمية العناية بهذه المسألة اللي هي الشق التوأم من القضايا الرئيسية والمهمات الرئيسية المنوطه بهذه اللجنة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في شيْ يعني محدد استاذ فخري يعني امثله على عدم الاهتمام بقضايا عامة او خاصة حسب النظام الداخلي شكاوي عامة وخاصة وبيانات، امثلة حتى الأخوان يستفيدون منها.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس، هي ملاحظتي جاءت من منطلق المتابعة لما يعرض علينا على هذا المجلس هذا مجلس نواب منتخب من الشعب برمته (٤) ملايين مواطن انتخبوا (٨٠) ممثل عنهم لا يجوز ان ننظر في قضية فرد يعني لديه شكوى شخصية فردية يمكن ان يحلها بمراجعة الجهة المعنية اعتقد ان لجنة منبثقة عن ال (٨٠) عن مجلس النواب ينبغي ان يكون دورها اكبر من ذلك وان تكون مهماتها اكبر من ذلك وان تؤدي دوراً اكبر من ذلك، ليست لدي امثلة محددة لكن من خلال متابعة القضايا المختلفة التي تطرح علينا يلاحظ ان هناك عناية خاصة بالقضايا الفردية وليست هناك عناية بالقضايا العامة هذا ما رغبت ان اقوله، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة الادارية: حقيقة نحن نلتزم بالنظام الداخلي، النظام الداخلي ينص بصراحة في المادة (١١٢) لكل انسان لكل اردني الحق بأن يقدم عريضة شخصية امور خاصة به، وكذلك مجموعات من الناس،

فالجدول الذي أمامنا الآن في شكاوى من افراد وفي شكاوى من مجموعات بالأضافة إلى ذلك في اقتراحات برغبة من النواب اما القضايا العامة قضايا الادارة العامة واللي من حق اللجنة الادارية ان تبحثها فبحاجة فعلاً الى الوقت الطويل والعدد الكبير وقد كان عدد كبير من الزملاء في اللجنة الادارية لكنهم انسحبوا ولم يبقى إلا خمسة فقط. وهؤلاء لا اظن انهم يستطيعون ان يلموا بالقضايا العامة، القضايا الادارية العامة في هذا البلد لذلك تكتفي بالعرائض والاقتراحات برغبة لبعض القضايا العامة التي تستطيع عليها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبد السلام فريحات.

السيد عبد السلام فريحات: معالي الرئيس الحقيقة انا ارى في هذا الموضوع انه لا يتعارض مطلقاً مع النظام النظام يقول أعطى الحق للأردنيين صراحة هذا حق لهم بموجب النظام ولكنه لم يمنع هذا الحق عن غير الاردنيين، والأصل في القواعد العامة القانونية المتعارف عليها ورأي الفقه القانوني أن الاصل وفي الشريعة الاسلامية ايضاً ان الأصل في الأشياء الأباحة ما لم يرد التحريم او التقيد، نعم مسؤول طالما هو على ارضك مسؤول نعم، الأصل ان السيادة تفرض على الأرض الجغرافية، الأمر الأخر معالي الرئيس اي انه يتضح من هذا الطلب المقدم او المعروض انه ان مواطن يطلب الجنسية ويدعي ان له وجود على هذه الأرض وقد قام بخدمة العلم ومنح الجنسية عادةً يتم بقرار اداري ابتداءاً اما من معالي وزير الداخلية او من مجلس الوزراء حسب مقتضى الحال، اما اللجوء الى المحكمة فيحتاج الى بينات خاصة ولذلك لا غبار هناك على مثل هذه الشكوى بأن تحال الى الحكومة لدراستها ان كانت تتفق مع الأصول المتبعة فعندئذٍ تتخذ قرارها بهذا الشأن والا اذا لم يصل المواطن الى حقه وكان باستطاعته ان يلجأ الى المحكمة بعدها يلجأ الى المحكمة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة لما تفضل به الأخ فخري قعوار فيما يتعلق بوظيفة اللجنة الادارية في المادة (٢٦) وهي تقول: ووظيفتها تدقيق الشكايات والبيانات الخاصة والعامة التي ترفع الى المجلس، بمعنى ان الشكايات سواء كانت خاصة او عامة ابتداءاً ترفع من قبل المجلس او برفع من قبل الأمانة العامة للجنة الادارية نحن لا نحدد هذه الشكايه او غيرها.

ثانياً: اللجنة الادارية في مستهل الدورة العادية ومن خلال وسائل الأعلام المتاحة اعلنت في اكثر من مرة انها على استعداد لتقبل الشكاوى العامة والخاصة بدون تحديد شريطة ان تكون الشكوى فيها مصداقية وتجرد وموضوعية، اما ما عالجته اللجنة الأدارية من القضايا العامة وهذا القرار رقم (٦) من ضمن القطاعات قطاع الصيادلة، والبيطريين، والاحراج، والدواجن، والتقسيمات الأدارية وغيرها هذه من القضايا العامة الكبيرة وكذلك قطاع ديوان الخدمة المدنية وقضايا ومشاكل متعددة إلى غيرها من القضايا في وقت زمني نسبي قصير بقرارات لا تتجاوز هذا القرار رقم (٦)، ولا تزال اللجنة ايضاً توجه

الطلب من الأخوة ومن كل المعنين ان يتقدموا بالشكاوى العامة او الخاصة فاللجنة على استعداد لأن تناقش بلا تمييز هاتين القضيتين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عناب.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس، اظن ان اللجنة لم تدرس بعمق قضية هؤلاء الاردنيين الغير اردنيين في نفس الوقت، كان الأولى ان تحصل اللجنة على معلومات إجتماعية من ذويهم سواء كان الوالد او غيره، والأستئناس بقانون الجنسية الأردني هناك طبعاً كثيرون يطلبون الجنسية سواء كانوا من اصول عربية او غير عربية لذا كان الأولى على اللجنة ان تطلب او من وزارة الداخلية المعلومات اللازمة والكافية، لذا اقترح على وزير الداخلية الآن ان يتقدم بشرح هذه القضية لنعرف، كون هذه القضية لنعرف، كون هذه القضية، ولماذا هؤلاء الاردنيين لم يستطيعوا الحصول على هذه الجنسية اذا كان من اصول ممكن ان يكونوا من غزة او من امريكا لا أدري، لذا هناك معلومات ناقصة في الحقيقة ارجو ان نعلم، واقترح على معالي الوزير ان يفيدنا وان نكتفي بهذا القدر من الحديث عن هذه القضية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ جمال الخريشا.

معالي وزير الدولة: سيدي الرئيس، بخصوص الأسماء الواردة وعملية تدريبهم في القوات المسلحة وحسب ما اعرفه ان القوات المسلحة لا يمكن ان تدرب انسان في هذا المجال الا عندما يثبت هويته انه اردني، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

بدي اتحدث عن نقطتين، النقطة الأولى انا ارى ان هذه من صلاحيات اللجنة ولها ان تتخذ قرار مناسب.

ثانياً: انا استغرب ان ينفي بعض زملائنا عنا صفة النظر في قضايا الناس مهما كانوا لأن عقيدتنا عقيدة انسانية ولأننا ايضاً جزءاً من الأسرة الدولية والعالمية ولأننا اولى من السويد التي اي مواطن يدخلها تقدم له الحكومة المحامي ويقيم على حسابها لمدة شهر لتبحث له عن حقوق كأنسان انا استغرب ان نقزم حضارتنا وان نقزم ثقافتنا، ولذلك أنا ارى يعني ان لا تقزم ثقافتنا وعقيدتنا اكثر من تقزيم (سايكس بيكو)، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو عليم.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس انني اريد ان اذكر معاليكم في الدورة الثانية لهذا البرلمان، وكنتم معاليكم رئيساً لهذا المجلس، معالي الرئيس ارجو تسمعني لأذكرك، لقد استخدمت نقطة النظام هذه بحق جماعة تقدموا لهذا المجلس بعرائض يطلبون وثائق جوازات اردنية وقلت لا يحق لغير الاردنيين التقدم بهذا الطلب لمجلس النواب الأردني ومعاليكم واغلب هذا المجلس رفض نقطة النظام هذه يومها انا اتهمت معاليكم انكم تخالفون النظام، فالآن

نحن ننظر في نفس النقطة، فالحقيقة لا يحق لغير الاردنيين التقدم لمجلس النواب الأردني بعرائض حتى لو كان هذا الموضوع انساني هناك محاكم وهناك جهات انسانية قد يذهب الى وزارة الداخلية وينظر في الموضوع، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ذاكرتك قوية فتذكر الي بتحكي فيه، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، فقط اود ان ابين ان خدمة العلم وخدمة القوات المسلحة لا تعني انه اردني وانا على علم ان جيشنا كان يسمى الجيش العربي فكان يدخله العراقي والسوري والسعودي وغيرهم واليمني. ولذلك خدم ضباط وضباط صف في القوات المسلحة ولم ينالوا تقاعداً لأنهم ليسوا اردنيين وانما أُعطوا مكافآت، لذلك لا اعد خدمته للعلم انه اردني هناك وثائق يجب ان تتوفر وفق قانون الجنسية الأردني باعتقادي ان وزارة الداخلية هي المعنية في هذا الأمر واذا اتخذ معالي وزير الداخلية قراراً بأن هذا ليس أردني فبأمكانه ان يقيم دعوى قضائية على هذا القرار الاداري وعندئذٍ الفصل في هذا الموضوع للقضاء، فأرى ان لا نطيل البحث في القضية وانهاء النقاش في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: شكراً معالي الرئيس، فقط من منظور قانوني ولغايات التوضيح للمجلس الكريم اود قول ما يلي:- ابتداءاً نحن محكومون بقانون ينظم آلية التقدم بطلب للحصول على الجنسية الأردنية وحتى اخر مقطع من مقاطع هذه العملية.

اما النقطة الثانية فهناك الاف الطلبات الموجودة لدى وزارة الداخلية من عرب وغير عرب تقدم ويتقدم أصحابها بها لغايات الحصول على الجنسيات الأردنية، وهناك مديرية مختصة في وزارة الداخلية بالاضافة الى مديرية الأحوال المدنية والجوازات حيث يصار في هاتين المديريتين الى تدقيق الطلبات وإعداد الردود على اصحابها شفاهة او خطياً، ومن هذا الباب اقول ان اللجنة الادارية الموقرة وابتداءاً من المجلس الكريم اذا أراد ان يفتح الباب لاستقبال مثل هذه الاعتراضات سيكون لديه فوق طاقته مما يشغله في مثل هذا الشان من الشؤون، طبعاً كما اسلفت نحن محكومون بقانون وابتداءاً وانتهاءاً هذه الطلبات التقدم بها في كل الأحوال لا يرتب حقاً لمقدميه وانما المسألة مسألة تقديرية يعود تقديرها لمجلس الوزراء بعد ان يرفع التنسيب اليه من وزارة الداخلية وفق حيثيات وصيغة معينة، كون صاحب هذا الطلب او أصحابه او احدهم خدم او ادى خدمة العلم لا يعني بالضرورة كما اوضح معالي النائب السيد الأستاذ علي الفقير انه اردني الجنسية اطلاقاً وتم حالات عديده خدم اصحابها اما في القوات المسلحة او أدوا خدمة العلم لكنهم ليسوا من التابعية الأردنية، وعلى هذا الأساس اوضح هذه الحقيقة للمجلس الكريم ولم يكون لدى وزارة الداخلية جواباً اوضح من مثل هذا الجواب الذي اوليت به لكي تكون الصورة كاملة امام المجلس الموقر، وشكراً سيدي الرئيس.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، استاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: الحقيقة انا اثني على ما تفضل به سعادة الزميل فخري قعوار بخصوص ما تنظره اللجنة الموقرة كما اثني على ما تفضل به كل من سعادة النائب محمد ابو عليم وسماحة الشيخ علي الفقير، وانا شخصياً اعرف زملاء لنا في الأمن العام وصلوا عندما كنا في الخدمة انذاك وصل الى رتبة عميد وهـو لا يحمل الجنسية الأردنية ومنحت لأولاده بعد وفاته تقديراً لخدماته، هذا يعني انه ليس شرطـاً ان يكون اردنياً من يؤدي خدمة العلم، كذلك فأن هذه الشكوى من اساسها لا يجوز ادراجها على جـدول الأعمال لأنها لا تخص شخصـاً اردنياً عندما يحصل على الجنسية الأردنية فبأمكانه ان يتقدم لمجلس النواب بموجب النظام الداخلي، وحقيقةً عندما ننظر الى جدول الأعمال هنالك من القضايا البسيطة قد تكون على اهمية كبيرة جداً لطالبها ولمقدمها لكن اعتقد انها من الأهمية بحيث تشغل وقت المجلس الموقر كل هذا الزمن وكل هذا الـوقت ونجلس ونتباحث فيهـا وقتاً طـويلاً، انـا حقيقةً ارى عـدم النظر في هـذه القضيـة لأن مقدمهـا غير اردني ولأن كـما كنـا واسلفنا وبعض الزملاء ومعالي الوزير بأن خدمة العلم لا تعني التمتع بحقوق الجنسية الأردنية وهـذا ايضاً شيء اعـرفـه من خـلال خـدمتي الطويلة في جهاز القوات المسلحة، لذلك ارى حفظ هذا الطلب وعدم النظر إليه وأيضاً عدم النظر في اي قضيـة مشابهـة في المستقبـل إلا لشخص يحمل الجنسية الأردنية وذلك بموجب النظام الداخـلي، واقترح اقفـال باب النقـاش والتصويت على ذلك، شكراً معالي الرئيس.

معـالي رئيس المجلس: شكراً، الشيـخ عبد الباقي جمو.

السيد عبدالباقي جمو: الشكوى في حد ذاتهـا ليست قانـونيـة من حيث المضمـون لأن المشتكين يطالبون بجنسية اردنية ولا يطالبـون بجواز سفر اردني فلو كانوا أردنيين حقاً لطالبوا بمنحهم جوازات سفر اردنية، واعتراف منهم انهم ليسـوا أردنيين انهم يـطالبـون بـالجنسيـة والمجلس محل شكوى للأجانب الذين يطالبون في جنسيات اردنية اما من ناحية الخدمة فالفرق كبير بين خدمة العلم والأستخـدام في القوات المسلحة او اجهزة الأمن وغيرها في البلد فلا يجوز مـطلقاً حـل اي مقيم في هـذا البلد لا يحمـل الجنسية الأردنية على ان يخدم العلم مرة سنتين، والنقطة الثالثة فأنا لست مع الأخ الزميل فخري قعوار الذي حاول ان يمس اللجنة الادارية التي اعتبر ادائها مثالياً في هـذه الدورة، فعـلاً هذا المجلس بغض النـظر عن الذين تـوجهـوا إلى صنـاديق الأقتـراع هم يمثلون الشعب الأردني بكامل فئاته وطبقاته، ولا يجوز لنا ان ننتظر هذا الشعب بكامله ان يتقدم لهذا المجلس بشكوى اوملكره اوعريضة، فالمواطن الذي يتقدم علينا ان نتقبل شكواه وعريضته وان ننظر فيه اذا كان قد تقدم ضمن الأنظمة المرعية في هذا المجلس، ولذلك انا لا اؤيد ان ننتظر الشعب بكامله حتى يقدم شكوى ولكنني فهمت مع قلة فقهي في اللغة العربية من مضمون مناقشة الزميل فخري قعوار ان هناك شركات تقدمت بشكوى واللجنة الادارية اهملت هذه الشكوى، فأن كانت هناك شركات قد تقدمت بشكـوى فعلى اللجنـة

الادارية ان تنظر فيها وان لا تهملها، وشكراً.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، اعتقد ان الأمر قد تكلم فيه فوق (١٦) اخ، هل هذا الأمر يعني يستحق كل هذا النقاش؟ قبول شكـوى او عدم قبـولها، معـالي وزير الـدولـة الأستاذ جمال الخريشا.

معـالي وزيـر الـدولـة: سيـدي اود ان اوضح ان خدمة العلم شيْ والخدمة في القوات المسلحة واجهزة الأمن شيْ اخر، فخدمة العلم لم يكن هنالك اي إنسان يخدم خدمة العلم إلا ومعه الجنسية الأردنية وبالتالي من هو الكان يقبل ان يدخل ويؤدي خدمة العلم وهـو غير اردني فأرجو فقط ان اوضح هذه النقطة، وشكراً.

معـــالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، إخواني يعني اللجنة طلبت تحـويلها للحكـومة والحكـومة تـنظر فيها وتجيب كـما تـرى حسب القـوانين المرعية، هـل هنـاك قضية؟ كملوا النقـاش، الأستاذ محمـد المرعـر، تفضلوا لا خلينا ماشـين توكلوا عـلى الله، الأستاذ محمـد المرعر، عفواً محمد المرعر غير موجود، الأستاذ سليمان عرار تفضل.

السيـد سليمان عـرار: شكـراً سيـدي الـرئيس، الحقيقـة انـا مـا كنت بـدي احكي بالموضوع أشبعوه الأخوان بحث لكن لأن المبدأ المهم فيه كيف تعمل اللجنة الأدارية وهي تقوم بعملها فعلاً خير قيام ونشيطة لكن العرائض اللي الناس يتقدموا فيها كثيراً فنتخيل انفسنا في بلد كمصر عددها (٦٠) مليون او بلد كالهند، هل من المعقول كل شخص في الهند يتظلم يذهب الى البرلمان ويشغله هذا الأشغال؟ الجواب لا، انا اعتقد ان عمل اللجنة قاصر في الحالات التي تكون فيها مخالفات كأن يصدر القضاء قراره بمنع الجنسية لشخص ويرفض وزير الداخلية عندئذ يلجأ للجنة الأدارية اما شخص تقـدم لوزيـر الداخلية ووزيـر الداخليـة قرر يستـطيع هـذا الشخص ان يـطعن لدى القضـاء ولا مشكلة فالقضاء موجود ونحن ما لازم نحل محل القضاء والا استسهلونا الناس واصبح كل الشغل يجي علينا في سلطة اخرى ثالثه تراقب تنفيذ وزيـر الداخلية او غيـره للقوانـين فنحن رقيبين عـلى السلطة التنفيذية من حيث تطبيق القانـون ان جاءت وزارة الداخلية وقالت ما ينفذْ رغم ان هذا تنطبق عليه كل الشروط وهنالك قانون او حكم فيه، في هيك حالة تتدخل اللجنة الادارية مع الاحترام الكبير لأشخاصها ولحجم عملها وانجـازاتها، فسيـدي الـرئيس، ابتـداءاً نحن الـذي نقـرره هنـا مبـدأ وليس هــذه القضيـة بالذات، من حيث المبدأ من حق الناس انهم يلجئونا ما دام نظامنا يسمح وحتى لو كان أجنبي من حقـه ان يلجأ لنـا نحن نـاس نتمثـل العـرب ونتمثل العروبة وقيمها ما بصير لو كان اجنبي مقيم عندنا وأوذي ولنا في ان نصوبه او المقدره بأن نصون وضعه، هذا من حقه أن يلجأ إلينا ولا نرفضه، وزير الداخليـة القرار التي قـررته اللجنة احالة الأمر الى وزير الداخلية وهو قرار سليم وتوجه سليم حسب المرعي والممكن واللي كان جاري العمل عليه لأن مناقشته هذه المناقشة المستفيضة والقول بأن، هل اللي أدى خدمة علم او كان في الخدمة العسكرية هل هو أردني او غير أردني كثير من الأخوان اللذين كانـوا يأتـونا مـا يعـرفـوا انهم مش اردنيـين الا عنـد التقـاعـد

يكتشف ان هو مش أردني، فكنا نسارع بسرعة الى مجلس الوزراء لنستصدر له قرار بأنه ادى خدمة العلم او ادى الخدمة العسكرية ودائماً كانت الدولة تستجيب دائماً في كل الحكومات فلا توجد مشكلة في هذه القضية بالذات اما من حيث المبدأ المطلوب تقدير هذا المبدأ ان نحن لسنا بديل عن الجهات الأخرى إلا في حالات تردد هذه الجهات او عدم تنفيذها للقوانين، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده: اشارك الأخ الزميل معالي سليمان عرار بأن موضوع البحث ليس موضوع منح الجنسية لهؤلاء الاشخاص من عدمهم الموضوع الرئيس الذي نطرحه هو انه لا يحق لأحد غير اردني ان يتقدم بعريضة لمجلس النواب، هذا هو الأساس الأصلي والذي يحكمنا ليس عواطف وليس محاولة تقديم وليس اعتداء على انسانية الانسان ما يحكمنا تشريع بين يدينا ما يحكمنا نظام داخلي حدد لنا الواجبات وقال ان حق تقديم العرائض هو حق للاردنيين وليس حق لغيرهم.

ثاني هذه الأمور اقر معالي الرئيس ما هو نوع الشكاوى التي نستقبلها جزء من شكاوانا السابقة على الحكم الاداري انهم كانوا يحلون القضايا الحقوقية بين الناس وقلنا لهم هذا من مسؤولية القضاء ماذا لو انه لشخص.

* وهنا انصت الجميع للاستماع لأذان المغرب *

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده: شكراً سيدي الرئيس، ان حق الرعاية الأردني حق متاح وتتولاه الدولة ونحن لسنا في هذا المكان نناقش حق غير الأردني المقيم على أرض الأردن عربياً كان او اجنبي بالرعاية نحن نناقش في هذا المجال حق اللجنة الادارية في بحث العرائض والشكاوى، ثم لو كان اردنياً سيدي الرئيس، هل كل شكوى ستقبل؟ ماذا لو ان شخص ادعى ان له ديناً بذمة شخص ولم يستطع تحصيله، هل سنتولى معالجة هذه القضية؟ سيدي الرئيس لقد اوضح النظام الداخلي ان اللجنة الادارية توصي بأحد امرين اما حفظ الشكوى واما احالتها الى الحكومة لتتخذ اجرائها بمعنى ان المجلس لا يصدر توصية او قراراً بالموضوع وانما اذا اعتبر ان للقضية بعض من حق احالها للحكومة بأجرائها، اخيراً أرجو أن اقول ان الجنسية حق من حقوق السيادة لا يترتب لأحد بالأقامة او بالولادة، ولكنه حق تملك الدولة ان تعطيه كما تملك ان تحرم منه وليس من حق احد الا اذا كان من ابناء الوطن، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس، بعد ان جربنا كل قدرتنا على رفع المنصوب ونصب المرفوع أرجو وقف النقاش في قضية لا تستحق كل هذا النقاش والتصويت على توصية اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الآن عندنا تنسيب اللجنة بتحويل القضية لرفعها الى الحكومة، والأبعد هو ان حفظ هذه القضية، فمن يرى حفظ هذه القضية؟

السيد الأمين العام: ١١ ـ ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ١١ من ٤٥.

من يرى الموافقة على قرار اللجنة الادارية؟.

السيد الأمين العام: ٢٨ ـ ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ٢٨ من ٤٥، وموافقة حسب قرار اللجنة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

(٣) الشكوى رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٥، والمقدمة للمجلس من أهالي قرية الحديب وابو الملح / بدر الجديدة، بشأن ايصال الخدمة الهاتفية الآلية الى منازلهم، حيث انهم منذ أكثر من عشرين عاما وهم يطالبون بايصال الهواتف الى منازلهم.

«ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير البريد والاتصالات والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٤) الشكوى رقم (٣٠٤) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨، والمقدمة للمجلس من اصحاب وسواقي خط اسكان ماركا الشمالية ـ التطوير الحضري، بشأن الباص العمومي رقم (٦٦٧٨) الذي يعمل على خط المدينة الرياضية ـ ترخيص الشاحنات والذي حول اتجاهه من الخط السابق الى خط اسكان ماركا الشمالية بموجب تصريح مؤقت قابل للتجديد، مما أثر ذلك على أصحاب وسواقي السيارات العاملة على هذا الخط.

«ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٥) الشكوى رقم (٣٢٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨، والمقدمة للمجلس من موظفي قسم التوزيع/ مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، بشأن مطالبهم بصرف علاوة صعوبة العمل لهم استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم (٩٣٤١) تاريخ ١٩٨٩/١/٣٠، المتضمن أسس منح العلاوات للموظفين المشمولين به وفق نظام العلاوات الموحدة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٨. وبما أن «وظيفة جابي» واردة في هذا القرار، فانهم يطالبون بتنفيذه لتشملهم علاوة صعوبة العمل.

«ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير البريد والاتصالات والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٦) الشكوى رقم (٣٥٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدمة للمجلس من الموظفين غير المصنفين / الفئة الرابعة العاملين في

المؤسسات والدوائر الحكومية، بخصوص مطالبهم باخضاعهم لقانون التقاعد المدني بدلا من قانون الضمان الاجتماعي، واحتساب سنوات الخبرة لهم خدمة عند تصنيفهم. حيث ان معظمهم قد مضى على خدمته اكثر من عشرين عاما دون تصنيف وهي فئة قد أصبح عددها قليلا.

«ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(٧) الشكوى رقم (٣٥٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدمة للمجلس من المدير العام لشركة دار مهنا للهندسة المهندس محمد مهنا والمتعلقة بالعطاء رقم (٧١٢ / ٩٢) مؤسسة الاذاعة والتلفزيون - أجهزة رقمية، والذي تشكو الشركة المذكورة من عدم السماح لهم بمتابعة عطاءهم لدى دائرة اللوازم العامة، مما لم يعطهم المجال لمقارنة اسعارهم ومواصفات عرضهم مع أسعار ومواصفات الشركة التي سيحال عليها العطاء والتي استقر لدى اللجنة في دائرة العطاءات ان تحيل العطاء المذكور عليها، دون اطلاع الاخرين مخالفة بذلك نصوص فتح العطاء أمام المشتركين في العطاء مدار البحث او من ينوب عنهم، وبالرغم من مناقشة المسؤولين في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وعلى جميع المستويات الفنية والادارية، وبالرغم من عدم الوضوح في الاجابة عن استفسارات شركة دار مهنا للهندسة، فان الشركة تطالب بالاطلاع على جميع الامور المتعلقة بالعطاء المذكور والاسباب التي أحيل بها العطاء الى غيرها، بالرغم من توافر الاسعار المناسبة، وكذلك المواصفات الفنية المطلوبة.

«ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الاعلام والاجابة عليها خلال شهر».

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده: إلى الوزير المرتبطه به دائرة اللوازم العامة حيث يجري دراسة العطاءات واحالتها، ودائرة اللوازم العامة احدى دوائر وزارة المالية وأي دائرة اخرى تحتاج الى اجهزة متخصصة تطلب من هذه الدائرة ان تطرح العطاء وتحيله فالسلطة المسؤولة هي لجنة العطاءات في دائرة اللوازم العامة المرتبطة بمعالي وزير المالية ولذا ارى ان يحال الأمر الى معالي وزير المالية للرأي لأنه صاحب القرار شكراً.

معالي رئيس المجلس: وتحول حسب الأصول، موافقة نعم.

السيد المقرر:

الشكوى رقم (٣٩٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦، والمقدمة للمجلس من موظفي وزارة المياه والري، المحالين على الاستيداع والتقاعد والموظفين الذين أنهيت عقودهم بصورة تعسفية قبل أن يكملوا سنوات التعاقد المقررة بحدها الادنى (عشرين عاما)، منهم من يحمل شهادة الدكتوراه وله خبرة طويلة داخل وخارج المملكة وهم من المعدودين في الاردن في مجال

المياه، وعين موظفون جدد بدلاً منهم بحجة التطوير الاداري، وليس لهم خبرة في مجال المياه كخبرة الذين تم استيداعهم.

«ترى اللجنة جواز النظر وتحويلها لسيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع».

معالي رئيس المجلس: الأستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: الحقيقة قبل ان نوافق او لا نوافق أرجو من مقرر اللجنة او رئيسها توضيح حيثيات هذه المشكلة لأن هناك يقول عدد من الموظفين لا نعرف من هم، وما هي اسباب شكواهم؟ تفصيلاً وعدد من الموظفين عينوا وكأنما هناك احياء ام عينوا بدون حق بغير حق أرجو توضيح أبعاد هذه المشكلة قبل ان نحيلها وقد لا تستحق الأحالة واذا كانت تستحق نوافق على احالته، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الذين تقدموا بالشكوى ووقعوا عليها ثلاثة من الأخوة، احدهم كان يعمل مديراً لمصادر المياه والثاني قبل أن ينقل لوزارة المياه كان يعمل في مجال النفط ومسؤول عن استكشاف النفط والثالث ايضاً عمل مديراً للسدود، هؤلاء الثلاثة هم الذين وقعوا تخصيصاً على الشكوى نيابةً عن بعض الأخوه الذين لم يذكروا اسمائهم في العريضة، من حيث مناقشة اللجنة الادارية لهم والشكوى التي تقدموا بها ابدوا ان هناك قراراً تعسفياً لا يوجد في ملفاتهم او حركتهم الوظيفية او ادائهم الفني ما يمكن ان يوصلهم الى قرار انهاء الخدمة سواء كان استيداعاً او احالة الى التقاعد او انهاء العقد، بالعكس بل هم طرحوا ان البديل الذي وظفته وزارة المياه والري هو بديل بجميع المعايير ادنى من المواصفات الفنية والكفاءات التي يتمتع بها، ولذلك لم يجدوا مبرراً من هذه الزاوية على احالتهم، الأمر الثاني هناك ظلم لأحد الأخوة الذي كان بعقد ولمدة فترة زمنية طويلة كان الأولى ان تتولى الوزارة رعاية هذا الموظف او المستخدم حتى تستطيع ان تعالج قضية الخدمة الطويلة التي خدمها، وكما علمت مؤخراً مشافهةً ان هناك معالجة لهذه الحالة عن قرب في وزارة المياه والري، لكن الشكوى بمضمونها العام الكفاءة الفنية الكفاءة الادارية، العمر، الزمن، الصحة، كل ذلك متوفر لدى هؤلاء، بالاضافة الى انهم يقولون انهم في مراكزهم الوظائفية كانوا يقفون حجرة عثره امام بعض القضايا التي كانت تصر الوزارة على ان تنفذها ، كما هو مخالف للقانون. ولذلك ارتأت الوزارة حتى تتخلص من هذه العثرات هذا منطوق شكوتهم حتى تتخلص من هذه العثرات ان تزيح امثالهم عن الطريق وبالتالي الأتيان بغيرهم مما لا يزال حديثاً. هذا منطوق الشكوى، لكن اللجنة الادارية نظرت الى الموضوع من الزاوية الموضوعية المتجردة انهم كفاءات وان ملفاتهم لا يوجد بها ما يخل كما ان ادائهم الفني او خبراتهم الفنية عالية، ولذلك اذا كان القضية متعلقة بالتطوير الأداري فهم في سلم الادارة المتقدمة هؤلاء الناس، ومن هذه الزاوية ارتأت الوزارة او اللجنة الأدارية ان تحيل هذه القضية حتى تأخذ مدى ابعد لدى الجهات المختصة التي

اصدرت القرار ان قضايا الاستيداع من مجلس الوزراء، ما هو الأمر او الحجة الذي استند اليه مجلس الوزراء في احالة هؤلاء الناس، علماً ان مثل هذه القضايا ليست في وزارة المياه فقط ايضاً في وزارات اخرى نرى احالات وانهاء خدمات واستيداع على مثل هذه الصوره نريد من تحويلها لسيادة رئيس الوزراء ولمجلس الوزراء ان يلغي مثل هذه الذهنية وتستبدلها بذهنية اوسع ومتفتحة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على الأقتراح؟ حتى لا نرفع الجلسة احبينا نصلي المغرب، نرجع من اجل نقطة واحدة، تفضل الأستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة معالي الرئيس والأخوه الزملاء يجب ان نفرق بين نوعين من الرقابة، الرقابة البرلمانية على اداء الحكومة، والرقابة القضائية على اداء الحكومة، هذا البند يدخل ضمن الرقابة القضائية على اعمال السلطة التنفيذية هذا لا يدخل ضمن الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة لأن الحكومة طبقت قانوناً عندما أحالت هؤلاء على التقاعد او احالتهم على الأستيداع او احالتهم او انهت عقود البعض منهم، لذلك لا نستطيع نحن ان نراقب عمل الحكومة عندما تطبق قانوناً نحن نراقب الحكومة اذا خالفت القانون ونحاسب الحكومة اذا خالفت القانون، لكن النوع الأخر من الرقابة أنها اذا تعسفت بأستعمال القانون تواكبها السلطة القضائية وقد اعطينا صلاحيات في قانون محكمة العدل العليا لكل متضرر ان يطعن امام المحكمة بقرار الجهة الأدارية الحكومة او الوزير او اي موظف عمومي قد اكون انا مع هؤلاء الموظفين ومع مطالبتهم وقد يكون ظلم هؤلاء الموظفين وقد يكون ضربهم لكن ليس مجال مراقبة البرلمان على الحكومة هذا المجال كما قلت البرلمان يراقب اداء الحكومة من النواحي السياسية ومن ناحية مخالفة القانون، اما والحكومة تطبق قانوناً فمجال الرقابة هو محكمة العدل العليا وشكراً، ولذلك اقترح حفظ الموضوع.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: يا سيدي انا اريد ان الفت انتباه معالي الأخ ابو فيصل اذا كان هذا ليس من اختصاص مجلس النواب، فهل من اختصاصه ان يناقش قضايا التعيينات لدى الدوائر والمؤسسات والوزارة اذا كنا في الأنهاء لا نراقب اما في التعيين نراقب، فالقضية حقيقة القضية متساوية في الذهاب وفي الأياب وهذا من شؤون مجلس النواب لأنها قضية إدارية ترتب عليها حكم قانوني فنحن نعالج القضية التي ترتب عليها تطبيق القانون، ولذلك هذا من رقابة المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري: شكراً معالي الرئيس، استغرب من اخي المقرر الزميل انه لنتيجة ان هؤلاء احيلوا للتقاعد او للأستيداع وقرر ان ملفاتهم وكأنه قرأ ملفاتهم مع العلم انني لم اسأل عن هذا الموضوع، ويظهر ان اللجنة الادارية لديها من الاوراق ما يكفي ولم يقم المقرر بجرد الشكاوي من هؤلاء الأشخاص، او أي

موضوع اخر وهو أنه في قرار لم اسأل عنه او الأسباب او اطلع على ملفاتهم لأن ملفاتهم لدى الوزارة، مع العلم انه بابي مفتوح لأي عضو من هذا المجلس في كل الأوقات والأن نأتي بنتائج ويقرر هو واللجنة الادارية عن الحكومة او عن الوزير المسؤول عن اداء هؤلاء الأشخاص عن اداء هؤلاء الموظفين وكأني انا متعسف او بيني وبينهم شيْ شخصي هذا ليس هو الموضوع وارجو من الأخ اذا المجلس الكريم قرر في تحويل هذا الموضوع الى الحكومة أرجو ان يرسل جميع الأوراق المقدمة منهم للنظر في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اعتقد ان هذا الموضوع يقودنا الى قضية الأحالات على التقاعد بشكل عام ويقودنا ايضاً للتعيينات ولذا ارى ان هذه القضية قضيةً مهمة ولا بد من الحديث فيها وان يكون هناك فيها اجراء موضوعي وقانوني يعاني كثيرون من هذه القضية ولا بد ان يكون هناك سياسة واضحة لدى الحكومة حتى لا تبقى هذه القضية يتحدث فيها بطريقةً غير موضوعية، هناك كلام عن الأحالات على التقاعد وهناك كلام عن من يعينوا مكانه هؤلاء وناس يقولون انهم عينوا (٣ من ٤) من منطقةً واحده وكل منهم من منطقة داخل هذه المنطقة لا بد من توضيح هذه الحقيقة ولذا أرى انه لا بد من النظر في الشكوى وفعلاً تبين وزارة المياه كل حقائق موضوعية فيها وان تتاح الفرصة ليطلع الجميع هذه قضية عامة ولا أرى ان نتحدث فيها بشكل شخصي وانا مع قرار اللجنة وايضاً يتحدث عمن عينوا بدل منهم كذلك حتى نقطع الشك باليقين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء الأستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس لا احد يستطيع ان يصادر حق مجلس النواب في التحدث عن اي موضوع ومنها موضوع الأحالات على التقاعد او التعيينات ولكن قطعاً الحديث عن هذا الموضوع بالذات من حيث الجوهر عن موضوع احالة بعض موظفي وزارة المياه على التقاعد في هذه الجلسة بالذات بعد ان اصدرت اللجنة الأدارية توصيتها لرفعها الى الوزير اعتقد بأن حسب النظام الداخلي حديث مجلس النواب عن هذا الموضوع من حيث الجوهر سابق لأوانه النظام الداخلي واضح وصريح يقول بأن اللجنة الأدارية امامها ان تتبع إحدى طريقين لا ثالث لهما اما ان ترفع الأمر للوزير واما ان ترفض الشكوى توصية اللجنة الأدارية ان ترفع الأمر للوزير ثم الوزير يجيب ويعيد الموضوع للمجلس خلال شهر عندئذٍ يمكن البحث في الموضوع بناءاً على او على اجابة الوزير الأمر واضح جداً المادة (١٧) تفحص اللجنة الأدارية ما احيل عليها من الفرائض وتبين في تقريرها:

اولاً: ما يجب ارساله للوزير.

ثانياً: ما ينبغي رفضه.

يعرض رئيس المجلس راي اللجنة على المجلس للفصل فيه اما ان يروح للوزراء واما يرفض وعلى اللجان الى اخره، يخبر الوزراء

المجلس بما تم في هذه العرائض خلال، اما ان ينظر المجلس في الموضوع اصلاً قبل ان يرفع الأمر للوزير وكما تفضل معالي وزير المياه ليرد الوزير ويجيب على المجلس بما لديه من معلومات اعتقد ان الأمر سابقا لأوانه وبالتالي بأن يصدر حكم من مقرر اللجنة على ان الحكومة اخطأت والحكومة كذا ونريد ان نوقف الحكومة اعتقد انها كلها احكام سابقة لأوانها ويجب ان لا تصدر والحقيقة يعني انا اسف ان اقول بأن الحكومة ترفض مثل هذه الأقوال لا يجوز ان يثبت في محاضر الجلسة اتهام سابق لأوانه من احد اعضاء مجلس النواب بشأن حادثة معينة قبل ان يستمع المجلس الى رأي الحكومة بناءاً على طلب لجنة ادارية وقبل ان يطلع على كل الأوراق والوثائق الخاصة بذلك، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ يوسف الخصاونة.

السيد يوسف الخصاونه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس لا بد ان نعترف جميعاً ان التعيينات والأحالات في كثير من الأحيان تجري في نفق غير حضاري والتقييم ايضاً قد يكون المقيم اقل خبرة ومعرفة من الذين قيموا وفصلوا انا لا اريد ان اعلق على احقية وزارة الري في فصلهم او احالتهم على الأستيداع لأن المعلومات ناقصة، لكن اريد ان اقول لأخواني وللحكومة احترموا كبرة الموظف إذا كبر في الوزارة احترموا كبرة الموظف اذا جاء وزير اصغر منه ب(١٠ او ٢٠) سنة واقله درجة علميةً منه واقل معرفة في الحياة العامة منه، احترموا كبرة الموظف، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم نحن اتفقنا في هذا الموضوع المعروض علينا اما ان نحيلها او نحفظها هذا الموضوع، فهناك اقتراح بحفظ هذه المعاملة، من يرى حفظ هذا الموضوع ؟

السيد الأمين العام: ١٧ ـ ٤٢.

معالي رئيس المجلس: من يرى احالتها الى الحكومة حسب طلب اللجنة؟. من يوافق على قرار اللجنة؟ الرجاء التأكيد على ذلك رفع الأيدي الموافق على قرار اللجنة.

٢٥ شايف كيف، اذاً تحال الى اللجنة، شكراً السيد المقرر اذا سمح لي الأخوان اخواني النواب، هناك بقي بند، اذا سمحتم قبل ان نعطي الدور لأي من الأخوان هناك بند على جدول الأعمال، لا ما بحثنا الآن لم نكمل جدول الأعمال، جدول الأعمال بند.

٦ . تقرير حول غياب واعتذارات الساده النواب عن حضور الجلسات «من الجلسة الحادية عشرة وحتى السادسة عشرة».

جدول بعدد ايام الغياب بمعذرة او بدون معذرة السادة النواب
من تاريخ ١٧/١/١٩٩٣ ـ ١٠/٢/١٩٩٢

اسم النائب	عدد ايام الغياب بدون عذر	عدد ايام الغياب بمعذرة او اجازة	عدد ايام التأخير عن موعد الجلسة	الذين خرجو بعد الاستراحة واثناء الجلسة	تواريخ الجلسات
١ . سعادة السيد يعقوب قرش	٦				
٢ . سعادة الدكتور عبدالله النسور		١			من ١٩٩٣/١/١٧
٣ . سعادة السيد احمد الكفاوين	١				
٤ . معالي السيد عبدالكريم الدغمي	١				
٥ . سعادة السيد زياد ابو محفوظ	١				
٦ . سماحة الدكتور علي الفقير		٢			
٧ . فضيلة الشيخ عبدالمنعم ابو زنط		١			
٨ . سعادة السيد عبدالله زريقات		٣			
٩ . سعادة السيد ذيب انيس		١			
١٠ . سماحة الشيخ عبدالباقي جمو		١			
١١ . سعادة السيد محمد المعرعر		١			
١٢ . سعادة السيد محمود الهويمل	٢				
١٣ . سعادة السيد زياد الشويخ		٤			
١٤ . سعادة الشيخ فيصل الجازي		٤			
١٥ . سعادة الدكتور همام سعيد			١		
١٦ . سعادة الدكتور احمد الكوفحي		١	١		حتى
١٧ . معالي السيد عبدالسلام فريحات			٣		١٩٩٣/٢/١٠
١٨ . سعادة السيد سلامة الغويري			١		من
١٩ . سعادة السيد عيسى الربضي			١		١٩٩٣/١/١٧

هكذا من الأصل

٢٠. سعادة السيد ليث شبيلات	١		٣			
٢١. معالي الدكتور قسيم عبيدات		١		٢		
٢٢. معالي السيد ذوقان الهنداوي		٢				
٢٣. معالي السيد عبدالمجيد الشريدة	١	٣				
٢٤. سعادة السيد منصور مراد		١				
٢٥. سعادة السيد فخري قعوار		١	٢			
٢٦. معالي الدكتور عبدالله العكايلة		كان معذرة ولكنه جاء متأخرا				
٢٧. معالي الدكتور محمد عضوب الزبن			١			
٢٨. سعادة الدكتور نايف ابو تايه		٣	٢			
٢٩. سماحة المهندس محمد العلاونة			١			
٣٠. معالي السيد ابراهيم الغبابشة			٢			
٣١. سعادة الدكتور حسني الشياب		١	١	١		
٣٢. سعادة السيد جمال حداد			١	١	حتى	
٣٣. سعادة الدكتور محمد ابو عليم		١		١	١٩٩٣/٢/١٠	
٣٤. سعادة السيد نواف الخوالدة				١		
٣٥. معالي السيد جمال الصرايرة		٢				
٣٦. سعادة السيد عيسى مداتات		٢				
٣٧. معالي السيد هشام الشراري		١				
٣٨. معالي السيد سلطان العدوان		١	١		من	
٣٩. سعادة السيد عطا الشهوان		١			١٩٩٣/١/١٧	
٤٠. معالي الدكتور ماجد خليفة			١	١		
٤١. معالي المهندس سعد السرور			١	١		
٤٢. سعادة السيد مطير البستنجي		١	١			
٤٣. سعادة السيد محمد علي الدردور		١	١			
٤٤. سعادة السيد نادر الظهيرات		١	١	١		

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس: ارجو ان يسمع الجميع فقط ليسمع الجميع وانتم تعرفون هذا، المادة (١٢٣) الأخ الأمين العام تقرأ ويلخص التقرير للأخوان ونرى اجراء الأخوان على هذه الماده وتقرير اللجنة وتقرير الأمانة العامة الذي بين ايديكم، المادة (١٢٣) تقرأ.

السيد الأمين العام: نعم معالي الرئيس، الماده (١٢٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على ما يلي:-

على السكرتير ان يرفع في كل اجتماع تقريراً بأسماء الأعضاء الذين لم يحضروا الأجتماع الذي سبقه وعلى الرئيس ان يأمر بقراءة ذلك التقرير، فإذا ظهر للمجلس ان التغيب لم يكن ناشئاً عن عذر مشروع فله ان يقرر بأكثرية الأراء حسم مبلغ من مخصصات العضو المتغيب عن كل جلسة تتناسب مع مياوماته.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الأخوان هناك استفسار عن التقرير بالحضور والغياب الذي بين ايديكم، ان كان هناك اي استفسار فنحن على استعداد ونعرض عليكم هذا بناءاً على ما جاء في النظام الداخلي الأستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: شكراً معالي الرئيس، مثبت في جدول غيابي يوم ١٩٩٣/١/١٧ بدون عذر وقد تعطلت سيارتي وهاتفت الأمانة العامة من مركز دفاع مدني القطرانه، وهاتفت الأمين العام ولم اجده وهاتفت مكتبه وقلت له سيارتي معطلة وانا في الطريق، مثبت هنا انه بدون عذر.

معالي رئيس المجلس: مقبول بارك الله فيك، الأستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة قبل ما ابدأ في جوابي بدي تحت ما يجد من اعمال لو تجدوا لنا فرصة نتكلم، هذه ناحية الناحية الثانية.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت استاذ عبد العزيز نحن نبحث في نقطة على جدول الأعمال، تفضل.

السيد عبد العزيز جبر: نعم انا اريد ان اتكلم فيها النقطة، الحقيقة أنني انا مسجُل هنا انني خرجت اثناء الجلسة وقد استأذنت من معاليكم بورقه كان معي موعد مع الطبيب وخرجت من الجلسة بأذن ولم يذكر هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، بارك الله فيك شكراً، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس، حقيقةً في المرُة الأولى كان هناك سبعة من النواب الكرام لم تسجل اسماءهم على جدول الغياب وكنت قد ذكرت لمعاليكم الرئاسة الجليلة بضرورة ذكر أسماءنا على جدول الغياب نحن الذين لم نتغيب ولو بجلسة واحدة هذه المرة ايضاً لسنا متغيبين فقط مذكورة اسماء الذين تغيبوا انا حقيقةً اعيد واذكر معالي الرئيس ان تكرم علينا في أن الذين لا يغيبون ايضاً تذكر اسماءهم وتنشر ايضاً كنوع من انواع الحوافز وايضاً حق من حقوقهم، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ان كان هناك اي اعتراض على هذا التقرير ارجو

اشعاري خطياً حتى احقق وابلغكم خطياً اذا رغبتم بذلك، اما من غاب فيتلى في كل جلسة او بعض الجلسات قد تسهو الأمانة العامة، اما عادة هي تتلو اسماء الغائبين، الأستاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، مع احترامي للنظام الداخلي وانه نص على عقاب على من يتغيب عن احدى الجلسات او جلسات بدون عذر، لكننا نحن الأن في نهاية دورتنا البرلمانية الأعتيادية ولم يبقى منها إلا القليل فأرجوان يكون ختام هذا المجلس مسك، لا ان يكون حسماً وخصم، لذلك انا اعتقد ان الذي لا يرعوي عدم الغياب لمجرد اسمه في سجّل الغياب بأعتقادي لا يمكن أن يردعه حسم راتب او حسم مبلغ معين من المال، لذلك اری أن نربأ بهذا المجلس ان يحسن مالاً او يخصم مالاً ونكتفي بالتنبيه والأشاره فهذا كافي وارجو ان يكون هذا توجه المجلس حتى لا نشجع انفسنا مثل هذا الأمر الذي لم يكن له سابقة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، امانة العمل تقتضي ان نطبق النظام الداخلي امانة العمل تقتضي أن نرسي قواعد ومباديء للعمل واذا كان النظام الداخلي بأقل شبهة الأيدي كلها ترتفع بنقطة نظام. اما عندما نشير الى نص صريح في النظام الداخلي الأمر لكم فقط انا اشهد الله سبحانه وتعالى اولاً وان امانة العمل تقتضي ان ابلغكم حسب ما نص النظام الداخلي وما يجب ان يكون عليه المبدأ في العمل في المجلس.

معالي الأستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة مقام الرئاسة (كفا ووفه) عندما ذكرنا بالغياب وبالحضور وهذا اجراء حكيم والنظام الداخلي هو رهين بيد مقام الرئاسة تستطيع ان تطبقة وتخصم على كل من ذكر اسمه غائباً بدون عذر حسب النظام المرعي لدينا، واعتقد اكثر من ذلك انا الاحظ منذ أثيرت المرة السابقة هذه القضية اصبح الحضور منتظم ومنضبط الا القليل ولربما لدى بعض اخوانا اللي بغيبوا أعذار تقبلها الرئاسة ولربما ليس لديهم اعذار تقبلها الرئاسة فعندئذٍ توقع ما تريد حسب النظام عليهم، وشكراً سيدي الرئيس، ولا ارى ان يطرح على المجلس ويصبح مجال للحديث فيه للخارج اكثر من هذا الحجم، وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، فقط اوضح للأخوان واجباً على الأمانة العامة، سكرتير المجلس ان يرفع، النص واضح.

ثانياً: القرار ليس لرئيس المجلس القرار للمجلس فإذا ظهر للمجلس وليس لرئيس المجلس النص ايضاً واضح، فأنا فقط اذكر واحببت ان تقرأ المادة في النظام وبعد ذلك الأمر لكم وبارك الله فيكم، اذا سمح لي الأخوان لولا صلاة المغرب الآن على الأبواب لفتحنا باب ما يجد من اعمال، لكن صلاة المغرب الآن اما تصلون وتعودون الى بعد ما يجد من اعمال، انا على استعداد، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام: